الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق
«قراءة في خطاب سيمور مارتن ليبست السياسي»

د. شعبان عبدالله محمد

أستاذ الفلسفة السياسية المساعد، كلية الآداب،

جامعة بني سويف

انتشرت كلمة الديمقراطية في أيامنا الراهنة مثل سائر المصطلحات المستحدثة التي نستخدمها دون أن نعرف ماذا نعني بها. إن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل إن الناظر لواقعنا والمستمع لأحاديث الساسة وخطاباتهم يجد أنهم يستخدمون كلمة الديمقراطية بمعنى يوحي بأنها كلمة تحوي كل المتناقضات. فالليبرالي يسم نظامه السياسي بالديمقراطي، وكذلك الشيوعي الذي يرى أن الديمقراطية تعبر عن حكم الشعب المتمثل في الطبقة الكادحة، والكارثة تتجلى واضحة في قادة الشرق الذين يمارسون كل صور الديكتاتورية تحت مسمى ديمقراطية الأغلبية. وإذا كان قولنا سالف الذكر ينطبق على قادة الشرق فإنه ينطبق بصورة واضحة على الرئيس الأمريكي بوش الابن وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما قال إنه سيجعل من نشر الديمقراطية وتشجيعها الهدف الأسمى لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية مشددا على الضرورات الأخلاقية والإستراتيجية لتقدم الحرية في أرجاء العالم، وتزامن هذا التصريح مع غزوه للعراق [1] ومناوشاته لكوريا الشمالية وتهديده لإيران وسوريا وتأييده لإسرائيل وطمسه لمعالم القضية الفلسطينية وإحكام قبضته على أفغانستان وهيمنته على الخليج. الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأن كلمة الديمقراطية أضحت من المرونة بمكان بحيث لا يتسنى لنا وضع تعريف جامع مانع لها، ولقد عبر عالم الاجتماع الإيطالي سارتوري جيوفاني عن ذلك عندما قال: إن الجدل حول الديمقراطية عقيم لغويًا لأننا لا نعرف ماهية ما نلوكه بألسنتنا. [2]

وإذا ما نظرنا نظرة تاريخية لكلمة الديمقراطية Democracy وجدنا أن هذه الكلمة تحمل الاشتقاق اللغوي اليوناني، فهي مزيج من كلمتي Demos

الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق «قراءة في خطاب سيمور مارتن ليبست السياسي»، المجلد الثاني، العدد ١، يناير ٢٠١٣، ص ١٣٧– ٢٠٢.

أي الجمهـــور "الكثـــرة"، وKratia أي الحكـــم، وبالتـــالي فإنهـــا مرادفـــة لحكـــم الجمهـــور "الكثـــرة".[٣] والتـــساؤل الـــذي يطرح نفسه الآن يـدور حـول مـاذا نعنـي بكلمة الجمهور؟.

إن الإجابة عـن هـذا التـساؤل تتمثـل في القول بأن لكلمة الجمهور مفهومين أساسيين: أولهما اجتماعـي والآخـر سـياسي. فـالجمهور بمدلوله الاجتماعي يشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لدولة ما أي النساء والأطفال والرجال والشيوخ والمجانين والمرضى والمساجين، ومن إلـيهم ممـن فقـدوا الأهليـة الـسياسية. أمـا الجمهور بمدلوله السياسي فيشير إلى من لهـم حق مبـاشرة الحقـوق الـسياسية. وعـلى هـذا فالمدلول السياسي هو ما يستخدم عندما نقول إن الديمقراطية مرادفة لحكم الجمهـور، هـذا على مستوى ما هو كائن، أما على مـستوى مـا ينبغي أن يكون فكلما كان الجمهور أقـرب إلى المدلول الاجتماعـي، أي يحـوي كـل طبقـات المجتمع كنا أقرب إلى مبدأ الديمقراطية.

وعلى هذا فإذا كانت الديمقراطية مرادفـة لحكم الجمهور، فإن المدلول الاجتماعي لهـذه الكلمة لم يكن ذا مغـزى لـدى اليونـان؛ لأن الجمهور بالنسبة لهم يعبر عن المواطنين الذكور الأحرار ممن بلغـوا سـن العـشرين، وبـذلك أخرجـوا النـساء والعبيـد وذوي الحاجـات الخاصة وكبار السن من مفهوم الجمهور. هذا وقد فهم أفلاطون (347 -428) Plato ق.م الجمهـور في النظـام الـديمقراطي عـلى أنـه مجموعة من الدهماء ومن هم عـلى شـاكلتهم، وعند أرسطو (322 – 384) Aristotle ق.م جمهرة المواطنين الفقراء في مختلف المدن. لذلك لم تكن السلطة في اليونان في يد الأغلبية، وإنما كانت في يد الأقلية المستنيرة الواعية أو النخبة التي لم تتجاوز عشر سكان المدينة أو ثلثهـا في أفضل الأحوال.[٤]

وإذا كانـت الديمقراطيـة قـد ظهـرت في الإمبراطوريـة الرومانيـة، فإنهـا اسـتخدمت ذات المفهوم اليوناني لكلمة الجمهـور، حيـث كان المواطن الروماني الحر الـذكر هـو وحـده مـن لـه الحـق في الاشـتراك في إدارة شـئون الدولة السياسية. هذا إلى جانب اتساع دائـرة نظـام الرقيـق نظـرًا لاتـساع الإمبراطوريـة الرومانية، هذا النظام الذي ظـل قـائمًا طـوال العـصور الوسـطى بعـد اليونـان والرومـان. الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن الديمقراطيـة بوصفها نظامًـا مـن نظـم الحكـم اختفـت في العالم الغربي في العصور الوسـطى، ومـن ثـم انتفى معها الحـديث عـن الحريـة والمـساواة. لكن مـا أن بـدأ الفكـر البـشري يتحـرر مـن مشكلات الخلط بين السلطة الإلهية والزمنية، أي عندما تحقق الفـصل التـام بـين الـسياسة واللاهوت والنظر إلى الموضوعات الـسياسية

والاجتماعية نظرة إنسانية – حتى عاد البحث عن الحرية، ولعل أول الأسماء التي تطالعنا في هذا المقام هو جون لوك J. Lock (1632- 1704)، الذي وضع أسس الليبرالية السياسية من منظور حديث، التي أقيمت عليها الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أمد لوك مسيرة الديمقراطية بالعديد من الأفكار منها:

- أن الناس جميعًا أحرار وهم سواء في حقوقهم السياسية.
- أن الحقوق الطبيعية للإنسان من خصائص الذات وليست منحة من أحد.
- الناس جميعًا متساوون لا فرق بينهم.
- تقوم السلطة السياسية على التعاقد القائم على التراضي بين طرفي العقد.
- يكون الحكم داخل الجماعة للأغلبية.
- تقوم الحكومة على أساس من فصل السلطات. (٥)

وإذا كانت الحرية تُعد ركيزة من ركيزتي الديمقراطية فلا يمكننا أن نغفل ما قدمه جان جاك روسو J.J.Rousseau (1712- 1778)، وما قدمه جون ستيوارت مل J.S.Mill (١٨٠٦– ١٨٧٣). (٦)

إن الركيزة الثانية التي تقوم عليها الديمقراطية هي المساواة، وهي كالحرية لم تظهر دفعة واحدة فقد وُجهت بالرفض في المجتمع اليوناني والعصور الوسطى وعصر النهضة، ولا أكون مبالغًا عندما أقول إنها لم تتحقق في عصر التنوير، وما أقصده بالمساواة هنا أن المواطنين يمتلكون فرصًا متساوية في مباشرة حقوقهم السياسية.

ولعل ما يؤكد ما أشرنا إليه من اندثار هذا المعنى للمساواة هو أن حديث لوك عن المساواة كان مقصورًا على الرجال ، كما أن جيرمي بنتام J.Bentham (1748- 1831) على الرغم من إيضاحه أن ممارسة العملية الانتخابية هي السبيل الأمثل لبلوغ الديمقراطية، جعل الممارسة الفعلية لها قصرًا على الرجال دون النساء. (٧) وإلى مثل ذلك ذهب جيمس مل J.Mill (1773 – 1836) حيث أقصى الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين وكذلك النساء والفقراء من ممارسة الاقتراع. (٨)

وعلى هذا فإن فكرة المساواة بين الجنسين لم تظهر بوادرها إلا مع جون ستيوارت مل في القرن التاسع عشر. (٩)

هكذا يتضح لنا أن تاريخ البشرية بصورة عامة وتاريخ الفكر السياسي بصورة خاصة منذ اليونان حتى نهايات القرن التاسع عشر شهد وجود الديمقراطية ، وحفل بالمفكرين الباحثين عنها وعن ركيزتيها ، وفي ذات اللحظة وُجد رافضوها والباحثون عن طمس أي معلم من معالمها.

إن كانت هذه هي الصورة حتى القرن التاسع عشر، ترى كيف يُنظر إلى الديمقراطية في القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين؟.

ويجيبنا كارل بوبر Karl Popper (1902- 1994) عن هذا التساؤل موضحًا بداية أن رفض أفلاطون للديمقراطية كان نابعًا من تساؤله : من ذا الذي يجب عليه أن يحكم؟ . وأكد بوبر أنه يجب أن نستبدل بتساؤل أفلاطون تساؤلًا آخر: هل توجد حكومات يمكن معاقبتها إذا فسدت أخلاقيًا؟ وهل يوجد نظام للحكم يُمكننا من اقتلاع الحكام الفاسدين؟ إن هذا التساؤل وفق ما يرى يمثل القاعدة الفعلية للديمقراطية الغربية. (١٠)

من هذا المنطلق يرفض بوبر التعريف المتداول للديمقراطية بأنها حكم الشعب، لأن كلمة الشعب كلمة فضفاضة، ويرى أن الديمقراطية هي ما تحول بيننا وبين الديكتاتورية" ... الديمقراطيات ليست إذن سيادات شعبية، إنها قبل كل شيء مؤسسات مزودة بوسائل الدفاع ضد الديكتاتورية، إنها لا تمنح سلطة من نمط ديكتاتوري، جمعًا للسلطات، لكنها تجتهد لتحديد سلطة الدولة." (١١)

ويرى بوبر أن المشكلة في الديمقراطيات الغربية المعاصرة ليست مشكلة الحكم أو من يحكم، ولكن كيف نحكم. وبعبارة أخرى إن غاية الديمقراطيات المعاصرة تتمثل في القضاء على السلطة المطلقة للحكومة والدفاع عن حرية الفرد ضد كل أنواع السيادة عدا سيادة القانون"... مهما كانت المجموعة التي نعرفها وندلل بها على الشعب، سواء أتعلق الأمر بعسكريين أو موظفين، عمالًا ومستخدمين، أو معلقي راديو وتلفزيون أو قساوسة أو إرهابيين أو مراهقين أم تعلق بغيرهم – فإننا لا نريد سلطتهم ولا هيمنتهم، لا نخاف منهم أو نُخيفهم ، ذلك هو موضوع أشكال حكوماتنا الغربية، التي – سواء نتيجة للعادة أو للبس لفظي – أسميناها ديمقراطيات ، والتي تعني الدفاع عن الحرية الفردية ضد كل أشكال السلطة ما عدا سلطة القانون". (١٢)

وعلى هذا فالديمقراطية تحولت مع بوبر من حكم الجمهور إلى تحكيم الجمهور.

إن ما سبق يعد عرضًا موجزًا للتفسير التقليدي للديمقراطية، ولكن لو نظرنا إلى الكتابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر معاصرة لوجدنا أنفسنا أمام أربع نظريات تسعى جاهدة لتفسير الديمقراطية وهي:

- نظرية التحديث "الحداثة".
- نظرية الثقافة السياسية.
- نظرية التنمية الاقتصادية.
- نظرية الديمقراطية أولًا، أو صدارة الديمقراطية.

وفي السطور التالية نقدم إطلالة على هـذه النظريات الأربع.

ونقول بدايـة إنـه قـد ظهـرت في حقـل التنمية السياسية نظريات لم تثبـت صـحة أي منها بصورة تامة، وتعرض بعـضها للنقـد في وقت ظهورهـا أو بعـده، وراجـع بعـضها أو ناقضه أصحاب النظريات أنفسهم. هذا وقد كانت النظريات الأربع السالفة الذكر الأكثـر رواجًا بدءًا من سـتينيات وسـبعينيات القـرن العشرين حتى وقتنا الراهن.

وإذا ما بدأنا مع نظرية الحداثة، تـسنى لنـا القول بأن الإطار العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية وهي المجتمعات المتخلفة ، ومجتمعات حداثية وهي البلدان المتطورة، وكذلك الإيمان بتصور خطي مـستقيم وحتمـي للتطـور التـاريخي يـسير بالمجتمعات من التقليديـة إلى الحداثـة، وهـو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبهـا المجتمعـات الرأسـمالية إلى الاشـتراكية. هـذا وتتميز نظرية الحداثة بـسمتين همـا العموميـة الحاوية لكل الأنـماط والأشـكال والأجـزاء، ذلك لأن الحداثة مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركيـة واحـدة شـاملة المجتمـع بـأسره دون التركيـز عـلى المجتمـع الـسياسي وحده. والسمة الأخـرى تتـضح في تركيزهـا على العوامل الخارجية لأنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثـة وتحقيـق التنميـة الـسياسية التـي تُعـد نتيجـة لذلك. هذا وقد فـرق ديفيـد ابـتر D.Apter أشـهر القـائلين بهـذه النظريـة بـين التنميـة والحداثة.[١٣] فالتنميـة تـستلزم أن ينـتج عـن عمليـة التـصنيع تغـير في مبـادئ التـدرج الاجتماعـي وفي توزيـع المراكـز والأدوار الاجتماعيـة بـصورة ذهنيـة براجماتيـة، تنقـل المجتمع من التقليد إلى الحداثـة عـبر مراحـل متتالية، يُمثل طور الحداثـة آخرهـا. ويكـون انتماء الفرد في هذه المرحلة الأخيرة لا يعتمـد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بـل تحـدده سلـسلة مـن المـصالح المرتبطـة بـالمراكز الاجتماعية، التي تقود بدورها إلى مجموعـات المصالح الخاصة. عندئذ يتجه الوعي الطبقـي نحو الزوال ويـسود نظـام وظيفـي أو مهنـي تحدده الكفاءات ، والتعليم، ونوعية التكوين، والقيم المرتبطة بكل ذلك.

أما الحداثـة الـسياسية فهـي عنـد أنـصار المـذهب التنمـوي تُعـد بمنزلـة نقـل الأدوار المهنيـة والتقنيـة والإداريـة والمؤسـسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مـثلًا إلى مجتمعات غير صـناعية. ومقتـضى الحداثـة في هذه النظرية أنه تحـت تـأثير مجتمـع صـناعي منـتج تظهـر أدوار اجتماعيـة في مجتمـع غـير

صناعي. هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق الحداثة، وفي الأخيرة تقوم المؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي إستراتيجي، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور من ناحية، وحاجة المجتمع غير المتطور إليها لتحقيق تنميته من الناحية الأخرى.[١٤]

وفي عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وتأتي أدوار المجتمع الحديث ومؤسساته بعد سلسلة من الأطوار، أما في عملية الحداثة فهناك ما يُسمى بخرق المراحل، حيث تُعد هذه الأطوار مهيمنة ومتقدمة على قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة. إن كان ذلك عن نظرية الحداثة فماذا عن نظرية الثقافة السياسية؟.

يُعد جابرييل الموند من أشهر واضعي مقولات هذه النظرية، وينتمي في الوقت ذاته إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية. حيث يعتقد الموند أن أية ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب: جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، جانب شعوري يخص العلاقات الشخصية بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الآراء وتقييمات الظواهر السياسية. وعلى هذا يمكننا أن نُعرف الثقافة السياسية عند الموند بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعره الإيجابية أو السلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكامه التقييمية فيما يتعلق بالظواهر والعمليات السياسية. ومع ذلك فهناك تعريف أعم للثقافة السياسية يذهب إلى أنها الجوانب السياسية للثقافة السائدة في المجتمع باعتبار أن هذه الجوانب تُمثل وحدة متناسقة الأجزاء [١٥].

هذا وقد ميز الموند بين ثلاثة أصناف للثقافة السياسية: ثقافة محلية، وثقافة التبعية، وثقافة المشاركة. ويرى أن الثقافة المحلية تتجه نحو الأنظمة المحلية مثل القرية، والعشيرة، والقومية، بغض النظر عن وجود النظام السياسي. أما ثقافة التبعية أو الخضوع فتجعل الناس على علم بوجود النظام السياسي، ويقفون منه موقفًا سلبيًا ولكنهم يخضعون له، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته، ولا يمتلكون القدرة على التأثير فيه. أما ثقافة المشاركة فيعتقد المواطنون معها أنه بإمكانهم التأثير في سير النظام والعملية السياسية بوسائل شتى مثل الانتخابات، والمظاهرات، وتنظيم جماعات الضغط.

ويذهب الموند للقول بأن كل صنف من الأصناف الثلاثة للثقافة السياسية يقابله نظام للحكم خاص به. فالثقافة المحلية تتسم

باللامركزية، أما ثقافة الخضوع فيوجد بها النظام السلطوي المركزي، أما ثقافة المشاركة فتوجد مع النظام الديمقراطي. وعلى هذا يوضح أن التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي أمر ضروري لاستقرار النظام حتى يتسنى له العمل بشكل جيد، ذلك لأن التفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره[١٦]. ويوضح الموند أن هذه الأصناف الثلاثة للثقافة السياسية مثالية لا توجد بصورة خالصة في نظام من الأنظمة الملموسة. حيث نجد في الأنظمة الملموسة مزيجًا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدًا، حيث تغلب عليه ثقافة المشاركة.

إذا ما انتقلنا إلى نظرية التنمية الاقتصادية، تسنى لنا القول بأن هذه النظرية تُعد تطبيقًا لمقولات المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة وعلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. فمن المعروف أن النظرية السلوكية تقدم "كيف" على "لماذا"، وتسعى لبناء نظريات من ملاحظة سلوكيات منتظمة، متكررة، وثابتة في العمليات السياسية. تعتمد على التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء، دون أن تضع في حسبانها أي أحكام تقييمية، ودون أن تهتم بتفسير الدوافع الداخلية ، التي تحمل الأفراد على أنماط معينة من التصرفات. إن مقدمتها الفلسفية والمعرفية تقوم على أساس من القول بأنه لا يمكننا أن نُحلل إلا السلوكيات المشاهدة بالعين المجردة، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي أداة للبحث. ويرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن التوسع في التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدن ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالضرورة. أما فيما يتعلق بالتركيب الطبقي للمجتمع وتدرج شرائحه، فيركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية يؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحًا مدنية عالية، مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، راغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسئوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الأكفاء.

فالطبقة المتوسطة تُنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة، التي تتطلبها أية ثقافة ديمقراطية لا يقدرُ النظام على تجاهلها. هذا وقد اتفق أنصار هذه النظرية في أشياء وأهمها دور

الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

أما نظرية صدارة الديمقراطية فتعد مناقضة لنظرية التنمية الاقتصادية.[١٧] حيث تقر بأسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية. وذهب أنصار هذه النظرية إلى نقد نظرية التنمية الاقتصادية موضحين أنها وطدت الاستبداد وأطالت عمره، ويرجع ذلك وفق ما يرون إلى أن مقولة التنمية الاقتصادية أولًا تُعد إقصاءً للديمقراطية وغضًا للبصر عن أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به لاستبعاد المطالبة بالديمقراطية داعية إلى حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية كافة حول النظام للانتصار في معركة التنمية. ويُرجع أنصار صدارة الديمقراطية تفوق الديمقراطيات على غيرها في الأداء والتنمية لعدة عوامل منها أن بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته تُفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، ولتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من الناحية الأخرى. فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية، وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني، يجعل الحكام يقدمون الكفاءة على المحسوبية، ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية. ويقول أنصار هذه النظرية إن الديمقراطية تقوم على أساس من توزيع السلطات ومن ثم خلق التوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها، الأمر الذي يترتب عليه أن السعي لتحقيق الأفضل هو الأداة لتسيير الأمور العامة. ثم إن الديمقراطية في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية في وقت الاختيار والتقرير وأثناء التسيير. والشفافية بما تقتضيه من جملة أمور أخرى من إعلام واسع واطلاع على الخيارات المطروحة تجعل التصحيح ممكنًا وتحول دون وقوع أخطاء ربما أدت إلى أزمات اقتصادية وسياسية.

هكذا يتضح لنا أن الخلاف حول الديمقراطية أضحى خلافًا عبثيا سواء من حيث المعنى أو الموضوع أو الغاية، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأنها كلمة كالحب كثيرًا ما تُستخدم دون أن ندرك دلالتها هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى إذا كنا قديما قد نظرنا إلى الفلسفة السياسية بوصفها دراسة لماهية العلاقة بين العقل والقوة، ونزعنا في حقبة حديثة للنظر إليها بوصفها إما دعوة للتغيير أو للتبرير أو للتفسير، فإننا في أيامنا هذه ننظر إليها من منظور مغاير. فالفلسفة السياسية – ونظرًا لامتزاج مجالها مع العلوم السياسية – أضحت إما يوتوبية، بمعنى أنها تقدم لنا

تصورًا لما ينبغي أن يكون عليه الموضوع قيد البحث، مع اعترافها أنه لن يتحقق، وإما بنيوية بمعنى أنها تنغمس في الواقع وتهدف إلى طرح المشكلة وافتراض الحلول الملائمة لهذه المشكلة في ضوء البنايات والأنساق المطروحة، وإما أيديولوجية بمعنى أنها ترى في تصورها لأية إشكالية التصور الأوحد الذي يجب أن يسود، وإما عبثية فارغة من أي مضمون أو معنى يتفق عليه المتحاورون وأصحاب الخطابات أو المشرعون.

وإذا ما أخذنا إشكالية الديمقراطية المعاصرة على سبيل المثال لنرى مدى صدق هذا التصور أمكننا القول بأن التصور اليوتوبي يوجد بشكل واضح لدى فلاسفة التنوير، حيث البحث عن تلك المبادئ النظرية التي لا يتسنى لنا تطبيقها على المستوى العملي . كما نلمح هذا البعد لدى الغالبية العظمى من المفكرين الرافضين لوضعهم السياسي القائم بالفعل، ولا يمتلكون القدرة على تغييره فيهربون من الواقع إلى اليوتوبيا. أما البعد البنيوي فهو ما يمكننا تلمسه في فكر المجتمعات المعاصرة حيث الانغماس في الواقع ومشاهدة المشكلة وطرح الحلول لها، ولكن التساؤل عن تطبيق الحلول لا محل له من الإعراب مع أنصار هذا البعد. أما التصور الأيديولوجي فيتسنى لنا رؤيته عند كارل ماركس K.Marx (1818-1883) والهيجليين الشبان، كما لا يمكننا أن نتجاهل أن الليبرالية الأمريكية المعاصرة تعبر أصدق تعبير عن هذا البعد الأيديولوجي، حيث تبني الولايات المتحدة الأمريكية تصورًا للديمقراطية تسعى إلى فرضه فرضًا على كافة دول العالم.

وإذا كانت الصفحات السابقة تعبر عن البنية السياسية المعاصرة فإننا سنحاول في الصفحات التالية قراءة خطاب سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipest (1922- 2006) ومن ثم فإن التساؤل الرئيس الذي أطرحه هو: إلى أي الاتجاهات الأربعة سالفة الذكر ينتمي ليبست؟. وبصياغة أخرى للتساؤل هل كان ليبست في تفسيره للديمقراطية يوتوبيًا أم بنيويًا أم أيديولوجيًا أم عبثيًا؟ أم مازجًا بين الاتجاهات الأربعة؟. وهل كان في تفسيره للديمقراطية من أنصار نظرية الحداثة، أم نظرية الثقافة السياسية، أم نظرية التنمية الاقتصادية، أم نظرية صدارة الديمقراطية؟. وللإجابة عن هذا التساؤل ندور مع عدة تساؤلات رئيسة هي:

- ما البعد المعرفي للديمقراطية عند ليبست؟.
- ما متطلبات الديمقراطية عنده؟.

- ما معوقات الديمقراطية عنده؟.
- وهل كان ليبست في طرحه للديمقراطية صاحب خطاب سياسي أم صاحب مشروع سياسي؟ وهل كان من دعاة التغيير أم من دعاة التبرير؟.

وقبل أن نبدأ الإجابة عن هذه التساؤلات أجد أن هناك تساؤلًا يفرض نفسه على القارئ ألا وهو من هو ليبست وما أهم اهتماماته؟.

إن بدايتي بالحديث عن حياته مردها إلى إيماني بأن المفكر وليد بيئته، وإلى مقولة رايت ميلز (1916-1962) C.Wright Mills أنه لا يتسنى لنا فهم حياة الفرد أو تاريخ المجتمع باعتبار كل منهما مستقلًا عن الآخر، بل إن فهمنا لأي منهما يستلزم أن نفهمهما معًا. هذا وقد كتب المفكر الاجتماعي المعاصر ميشيل روجن (1937-2001) Michael Rogin أن ليبست يُعد أعظم علماء الاجتماع السياسي الأمريكي المعاصرين. فلا يُعد ليبست كاتبًا محترفًا فحسب قدم ما يربو على خمسين كتابًا ومائة مقالة، وإنما يُعد أحد الأكاديميين الأمريكيين الأكثر تأثيرًا في الخمسين سنة الأخيرة. وتعد أعماله في نظرية الحداثة، ودراساته عن الديمقراطية واللاديمقراطية وجهة نظره حول الخصوصية الأمريكية من أهم المصادر التي استقى منها المعنيون بهذه الإشكاليات أفكارهم. لقد قُيمت كتبه ونُقدت، ولم يتم تجاهلها.

وإذا ما بدأنا مع حياته تسنى لنا القول بأنه ابن لأسرة روسية يهودية قطنت أمريكا منذ بدايات القرن العشرين، وكان والده يعمل طباعًا في روسيا. وفي حقيقة الأمر إن خبرة والده في حركة العمل الروسي تركت أثرًا واضحًا على ليبست الصغير. إن أصوله الروسية جعلته يتأثر بشكل ما أو بآخر بأفكار ستالين (1879-1953) Stalin J. لا أفكار ماركس، وما يؤكد ما نقول هو حديث ليبست ذاته عن ستالين حيث يقول إنه كان مختلفًا عن غيره من البلشفيين، فلقد عُني الآخرون بالحديث عن النظرية الماركسية والثورة أما هو فعُني بالحديث عن التنظيم، والفعالية، والمال. هذا وقد حاول والد ليبست أن يثنيه عن المشاركة في السياسات الحزبية لاعتقاده أنها ستثنيه عن أهداف أهم، ولكن الابن لم يستجب لنصيحة أبيه. فقبل أن يبدأ دراساته العليا كان عضوًا في تنظيم ترو تسكي L. Trotsky (1879 - 1940) وأضحى آخر قائد له. الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأن اهتمام والده بالسياسة أدى إلى أن بداية التشكل السياسي لليبست بدأت في المنزل، كما أن خبرته السياسية تشكلت بفعل حياته الأولى. فلقد عاش في بيئة متباينة أخلاقيًا مزجت بين جيرانه من العمل ورفقائه من بلدان مختلفة مثل إيران وإيطاليا، واليهود. ووقعت شقته التي كان يُقيم بها في

نفق مظلم لطريق ضيق، حيث تقضي جماعات متغايرة إجازتها الأسبوعية ، ومن ثم يتبادلون أطراف الحديث والحوار السياسي. الأمر الذي يعبر عنه قائلًا"... لقد كنت في مناخ يحوي المزيد من الحديث السياسي، عدا الحديث عن الديمقراطية والجمهورية"[١٨].

هذا وقد التحق ليبست بمدرسة تونسند هاريس Townsend Harris للتعليم العالي التي كانت تضم بين جنباتها جماعات من الشباب الاشتراكي والشيوعي. وبعد انتهائه من مرحلة التعليم العالي بدأ دراسة العلوم الطبيعية في سيتي كولج بنيويورك City College of New York ، التي كانت مجال نبوغ بالنسبة لعمه، حيث وجد ليبست نفسه مدفوعًا بفعل والديه للسير على درب عمه، ولكن ليبست لم يجد إلا القليل من المتعة في دراسته للأحياء، ومن ثم توجه بشكل مباشر صوب دراسة العلوم الاجتماعية، وكان ذلك في ذات الجامعة حيث التقى بعدد من الطلاب الذين أضحوا فيما بعد علامات بارزة في الدوائر الثقافية الأمريكية مثل ارفنج هو Irving How 2*(1992 - 1993)، دانيال بل Daniel Bell (1919-2011)، وناثان جلازر Nathan Glazer (1924)-؟*٣. وفي هذه المرحلة قرأ ليبست كتاب الأحزاب السياسية لروبرت ميشيل Robert Michaels والعديد من أعمال ماكس ويبر Max Weber (1881-1961)، هذان الاسمان تركا أثرًا واضحًا على فكر ليبست، وسنرى ذلك في متن البحث. وفي هذا العمر المبكر بدأ ليبست المزج بين الأنشطة السياسية والحياة الأكاديمية، وعُني بشرح محورين حظيا باهتمام في أعماله الأكاديمية: دار أولهما حول التساؤل عن سبب اكتساء الحكومات الاشتراكية بطابع النظم الشمولية، ودار الآخر حول طبيعة الخصوصية الأمريكية.

هذا وقد تخرج ليبست من سيتي كولج بشهادة في علم الاجتماع، على الرغم من نقده له ووصفه إياه بأنه في منتهى السوء. وقد كان ليبست في هذه المرحلة صديقًا لبيتر روسي Peter Rossi (1921-2006)، الذي أضحى فيما بعد أهم عالم اجتماع في جامعة شيكاغو، وقد أخبر ليبست بأنه سيصبح من أعاظم علماء الاجتماع، الأمر الذي حدا بليبست للتوجه تارة أخرى لدراسة علم الاجتماع في جامعة كولومبيا ونال درجة الدكتوراه من ذات الجامعة في علم الاجتماع في موضوع بعنوان" النظام الديمقراطي في المجتمع الكندي". وحاول الإجابة عن التساؤل التالي: لماذا لم توجد الاشتراكية في أمريكا؟. ولعل ذلك ما يفسر لنا مقارنته المتكررة بين أمريكا وكندا وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية، حيث أوضح

ليبست أن ذلك راجع إلى أن كندا مثلت أنموذجًا مغايرًا للولايات المتحدة الأمريكية. وأعتقد أن في ذلك مغالطة واضحة من قبل ليبست، فكندا هي الامتداد الطبيعي لأمريكا وليست مغايرة لها وإن بدت كذلك.

هذا وقد أضحى ليبست أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٥٣ قضى ستة أشهر في الجامعة الحرة غرب برلين، تلك المرحلة التي يقول عنها إنها منحته أعظم خبرات في حياته، وذلك لأن هذا هو عام الثورة الألمانية، حيث تظاهر مئات الآلاف من الناس ضد ذلك النظام الذي انهار عام ١٩٥٣. ذلك النظام الذي كان يعتمد على سيطرة شخص واحد، وقد مات هذا الشخص، ومن ثم يدور التساؤل حول من يخلفه ويملك ذات قوته. ويذكر لنا ليبست أنه شاهد هذه الثورة ولكنه لم يشارك فيها، وعلى الرغم من ذلك غيرت من بعض تصوراته، حيث كان لا يعتقد أنه سيرى ثورة حقيقية في حياته، ولكن هذه ثورة حقيقية. الأمر الذي نخلص منه إلى القول بأن ليبست عاش في مرحلة شهدت العديد من التقلبات السياسية منها الفاشية، والحرب العالمية الثانية، والهولوكست، والستالينية، والاتحاد السوفيتي. وكان من الطبيعي أن يتأثر فكره كغيره من مفكري هذه المرحلة بهذه الأحداث، ومن ثم انغمس ليبست في دراسة الديمقراطية واللاديمقرطية من ناحية، ومن الناحية الأخرى عُني هو ومجموعة من الباحثين أمثال دانيال بل Daniel Bell (1919-1987) بالحديث عن المكانة السياسية، وكانوا يشيرون إلى تلك الحركات التي يأمل أعضاؤها في إثبات مكانتهم الاجتماعية والبرهنة عليها.

وفي عام ١٩٥٦ انتقل ليبست ليعمل أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، وفي هذه المرحلة قدم لنا العديد من الأعمال لعل من أهمها: بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية عام ١٩٥٩، والإنسان السياسي عام ١٩٦٠، ويُعد كتابه الثاني من أشهر أعماله حيث تُرجم إلى كثير من اللغات. وفي عام ١٩٦٨ كتب الثورة والثورة المضادة، ولكن جوهر اهتمامه في كل هذه الأعمال تمثل في المقارنة بين الديمقراطية واللاديمقراطية. هذا وقد ظل ليبست في ذات خطه الفكري إلى أن وافته المنية.[١٩]

هكذا يتضح لنا أن حياة ليبست هي المحرك الأساس لفكره، الأمر الذي يبرهن عليه الكاتب الأمريكي جاري ماركس Gary T. Marx عندما يذهب للقول بأن قيم المجتمع الأمريكي ومفارقاته وتناقضاته هي المفتاح الرئيس لشخصية ليبست وأعماله[٢٠] ويؤكد لنا ليبست ما نقول عندما يُقر أن اليهودية والماركسية أثرتا فيه بشكل ما

أو بآخر، ذلك لإيمان والده بالماركسية وديانة والدته اليهودية. كما يحدثنا عن أن مهنة أبيه كانت ذات أثر واضح في كتاباته المبكرة. ويدلل لنا ليبست على أن حياته كانت جوهر فكره عندما يقول" إنني حاولت أن أوضح علاقتي مع زوجتي وأبنائي، التي تُعد المحرك الفعلي لحياتي"[٢١]

من العرض السابق نخلص إلى أن حياة ليبست مليئة بالخبرات التي عملت بشكل ما أو بآخر على تشكيل فكره، كما أن تنوع هذه الخبرات أدى إلى تنوع اهتماماته، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن أهم اهتمامات ليبست.

ودعنا ننصت إلى ليبست حيث يقول إن اهتماماته وُجهت منذ أن بدأ يعي صوب ما هو سياسي، ودارت مع تساؤلات ثلاثة رئيسة: كيف يتسنى للثورة أن تقود صوب الأفضل؟ لماذا فشلت الحركات الاجتماعية الديمقراطية في أن تلتقي مع الاشتراكية؟ ولماذا لم يوجد الحزب الاشتراكي في الولايات المتحدة الأمريكية؟. ويذهب إلى أن الإجابة عن هذه التساؤلات مثلت معظم اهتمامه الأكاديمي، الذي بدأ بعلم الاجتماع ولكنه سرعان ما توجه صوب ما هو سياسي[٢٢].

وإذا ما أردنا أن نُصنف اهتمامات ليبست تسنى لنا تقسيمها إلى ثلاث فئات:

- اهتمامه بعلم الاجتماع.
- اهتمامه بما هو سياسي.
- اهتمامه بالقيم.

وإذا ما بدأنا باهتمامه بعلم الاجتماع أمكننا القول بأن دائرة علم الاجتماع تُعد من أهم محاور فكر ليبست، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. حيث ينظر إلى علم الاجتماع بوصفه ذا مهمة نقدية في المقام الأول، فهو ليس مجرد سرد للواقع الاجتماعي، بل النظر إليها من منظور نقدي من أجل بلوغ الأفضل. الأمر الذي يتضح في طيات حديث ليبست عن علماء الاجتماع الأمريكيين حيث أشار إلى أنهم أوضحوا عقم النظام الأكاديمي فيما يتعلق بإيضاح أوجه الاختلاف في القدرة والدوافع بين الأطفال الذين ينتمون لأسر متباينة من حيث مستويات الدخل والثقافة، الأمر الذي تبلور في كتاباتهم، ومن ثم بدت محتوى نقديًا للمجتمع ومختلف قوانينه. كما اتضح اهتمامه بعلم الاجتماع في دراساته المقارنة التي قدمها ليوضح وجه الاختلاف بين علماء الاجتماع الأمريكيين والأوربيين الغربيين من ناحية، وعلماء الاجتماع السوفيت من الناحية الأخرى[٢٣]. كما أن اهتمامه بعلم الاجتماع اتضح في حديثه عن نهاية الأيديولوجيا، والمجتمع الصناعي، والمجتمع ما بعد الصناعي من منظور تاريخي. إذ يرى على سبيل المثال أن تاريخ المجتمع الصناعي في المجتمع الغربي خاصة تعبير عن الصراع الطبقي[٢٤]. الأمر

الذي يعكس لنا مدى تأثره بالمفكر الفرنسي ريمون آرون Raymond Aron (1905-1983) [٢٥]. كما يتضح لنا اهتمامه بعلم الاجتماع في توضيحه أن من أهم المحاور التي يعنى بها علماء الاجتماع السياسات وتقدم الأمم، ومن ثم فإن علماء الاجتماع غير المعنيين بذلك لا ينتابهم القلق من التغيرات التي تطرأ على العالم السياسي. من هذا المنطلق يقر ليبست بلزومية العلاقة بين النظرية الاجتماعية والنظرية السياسية [٢٦]. الأمر الذي يكشف لنا أن ليبست أراد إحياء علم الاجتماع ليجعل منه أداة لخدمة ما هو سياسي، الأمر الذي يعكس أن اهتمامه الفعلي تمثل فيما هو سياسي. ومع ذلك فهو لم يكن المتفرج على الأحداث السياسية، أو ذلك المفكر الذي يقف عند مرحلة التنظير، وإنما كان يغوص في أعماق بعض المشكلات ليحللها ويقف على أبعادها المختلفة. ولعل من أهم هذه القضايا قضية الحركات السياسية الطلابية وأثرها السلبي أو الإيجابي في المجتمع. وكان ليبست لا ينكر البعد الإيجابي لهذه الحركات، لكنه يرى أن القول ببلوغهم منصة الحكم أمر مستحيل، لأنهم ما زالوا بحاجة إلى تنمية قدراتهم[٢٧]*٤. الأمر الذي يعكس لنا مدى تناقضه مع هربرت ماركيوز Herbert Marcuse (1898-1979) [28]. كما مثلت الثورة أحد اهتماماته السياسية الرئيسة، ولعله كان من الباحثين عن الثورة الاجتماعية لأنها مرادفة وفق ما يرى لبلوغ الطريق الذي يقود صوب الحرية والديمقراطية[٢٩]. كما لا يتسنى لنا أن نتجاهل بشكل ما أو بآخر اهتمامه بالقيم، وتساؤله عما إذا كانت القيم نسبية أم مطلقة، وقد خلص إلى القول بنسبيتها، الأمر الذي يتبلور في دراساته التي قامت على أساس من المقارنة بين القيم في المجتمعات المختلفة[٣٠]. واتضحت عنايته بالقيم في تحليله للمجتمع الأمريكي حيث يرى أن الصراع بين البيض والسود في أمريكا يعبر عن صورة أشد من الصراع، وهي الصراع بين القيم الأمريكية وخاصة الصراع بين الفردية والجماعية، وكذلك الصراع بين الطبقات العاملة والمبدعين[٣١]. وإذا كان ليبست أعلى من التنمية الاقتصادية- وسنرى ذلك في الصفحات القادمة- فإن التأثير في دائرة الاقتصاد لم يخضع وفق ما يرى للقيم الاقتصادية فحسب، بل يذهب إلى أن الاختلافات القيمية والثقافية أو الأسس غير الاقتصادية تؤثر بشكل ما أو بآخر على السلوك الاقتصادي[٣٢].

هكذا يتضح لنا أن دائرة اهتمامات ليبست متعددة ومتنوعة، الأمر الذي ترتب عليه تباين ردود الأفعال حوله. فيصف سدني بيك Sidney M. Peck ليبست بأنه من المفكرين القلائل الذين جاد علينا بهم القرن العشرون ليخرجوا بنا من القالب النظري إلى الواقع العملي، ويسمه بأنه رائد المفكرين الأمريكيين في علم الاجتماع

السياسي [٣٣]. كما يسم ليبست بالفيلسوف المحافظ، وأن نزعته المحافظة هذه تعبر عن مرحلة النضج، أما ليبست الشاب فكان حالمًا بمجتمع اشتراكي ديمقراطي، كان يتسم بالروح المفعمة بالأمل الباحثة عن إنسانية الإنسان، الأمر الذي يتضح في وصفه لافتقاد البعض للبعد الإنساني أو سلب إنسانيته بأنه يُعد جريمة في حد ذاته[٣٤]. وعلى النقيض من ذلك يذهب جاستين فايز إلى القول بأن ليبست يُعد من المحافظين الجدد وكان موضع نقد من حلفائه اليساريين، ووُسم بأنه شديد الجبن والإذعان[٣٥].

هكذا يتضح لنا أن تنوع اهتمامات ليبست أبدعت ردود أفعال متباينة حوله، ومع ذلك لا يتسنى لنا بشكل ما أو بآخر إنكار تأثيره في كثير من معاصريه، وليس أدل على ذلك من قول الباحثة السياسية الأمريكية لأري دايموند Larry Diamond أنها قضت ثلاثة عقود من البحث للتأكد من مدى صدق افتراض ليبست القائم على أساس من الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وكذلك كارلوس وايزمان Carlos Wisman الذي طبق نهج ليبست على أمريكا اللاتينية وأوضح أن الديمقراطية تعتمد على التنمية الاقتصادية، ولكن ذلك ليس مرادفًا للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وكذلك أثر حديث ليبست عن الانتخابات في دراسة فيليب شميتر P.Schmitter التي أوضح من خلالها أهمية التمثيل غير المباشر للوحدات الاجتماعية. وعمدت جوان لينز Juan Linz على تقوية حجة ليبست حول أن الأحزاب السياسية تُنظم المنافسة الفعلية على السلطة السياسية، وبُنيت هذه المنافسة الديمقراطية على أساس من تغيير تصور الصراع الاجتماعي. كما عُني جاري ماركس Gary Marks بتحليل أزمة المشروعية في البلدان غير الديمقراطية، وكيفية تحولها إلى بلدان ديمقراطية من خلال تنمية المنافسة الاجتماعية، كما يتضح تأثيره في المفكرين الكنديين المعاصرين وخاصة ماكفرسون C.B.Macpheron .[٣٦]

هكذا يتضح لنا أن أفكار ليبست لم تكن حبيسة عقله بل انطلقت خارج حدود هذا العقل لتكون نقطة انطلاق للعديد من العقول الأخرى في بيئات متباينة، وإن كان هذا القول ينطبق على فكر ليبست بشكل عام، فإنه يكون أكثر وضوحًا في تصوره للديمقراطية التي تمثل قلب فكره الذي تدور المحاور المتعددة له حولها. الأمر الذي يقودنا للتساؤل عن البعد المعرفي للديمقراطية عند ليبست.

يذهب ليبست بداية للقول بأن الديمقراطية تتطلب المزج بين متناقضين هما الصراع والإجماع. فهي صراع من أجل بلوغ السلطة، ولكن هذا الصراع يستلزم وجود

اتفاق بين المتنازعين على السلطة بقبول النتائج التي تترتب على النظام الديمقراطي. وبعبارة أخرى وجوب أن يعترف الحزب الحاكم بحقوق الأحزاب الأخرى ودورها "... إن الديمقراطية المستقرة وإن بدا ذلك مثيرًا للدهشة تتطلب الصراع أو الانقسام، بحيث يكون هناك نضال دائم للوصول إلى مراكز الحكم، وتكون هناك تحديات للأحزاب صاحبة السلطة، وتبديلات بين الأحزاب التي تتولى الحكم. لكن الصراع يجب أن يتم ضمن إطار الإجماع أو الاتفاق العام بين المتنازعين، وإلا فلن تكون هناك ديمقراطية"[٣٧].

وعلى هذا فالديمقراطية عند ليبست مرادفة لقدرة المواطنين على التأثير في حكوماتهم.ومن ثم فعندما سُئل هل تؤدي الديمقراطية إلى السلام؟ أجاب بأن هذا ما ينبغي أن يكون، ولكن التاريخ يثبت لنا أن بعض البلدان التي نُطلق عليها ديمقراطية يُحارب بعضها البعض الآخر. وبعبارة أخرى إن الدول الديكتاتورية وفق ما يرى تنزع صوب الحرب، بينما تبحث الدول الديمقراطية عن حلول بديلة، ومع ذلك لا يتسنى لنا في هذا المقام أن نغفل نزعته العنصرية، التي تتضح في إجابته عن التساؤل التالي: ما قولك فيما يقول البعض من أن أمريكا أكثر الدول عدوانية، وهي التي تحمل شعار الديمقراطية؟، فأجاب لا، بل إن إفريقيا هي مصدر الشرور والرعب في العالم.[٣٨]

إن كانت الديمقراطية مرادفة للمزج بين الصراع والاتفاق فإننا نعي المقصود بالصراع، ولكننا نتساءل مع ليبست ما المقصود بكلمة الإجماع؟.

ويجيبنا ليبست عن هذا التساؤل موضحًا أن الإجماع مرادف لوجود نظام سياسي يسمح بتبادل السلطة سلميًا، أي أنه على كلا الحزبين الحاكم والذي هو خارج الحكم أن يعترف بحقوق الحزب الآخر ودوره.وبعبارة أخرى إن حق الاعتراض والاعتراف به هو المرادف للإجماع، ولعل ذلك ما حدا بليبست للقول بأن كفالة حق الاعتراض تؤدي إلى أعمق صور الولاء "...لقد دلت دراسات متعددة، كتلك التي تناولت النقابات على أن المنظمات التي تسمح قوانينها بوجود معارضة داخلية مشروعة، تلقى من أعضائها ولاء يفوق الولاء الذي يكنه أعضاء الديكتاتورية، وهي المنظمات التي تبدو في الظاهر أكثر توحدًا"[٣٩].

وعلى هذا فالعلاقة بين الصراع والإجماع علاقة جدلية، ذلك لأن الإجماع لا يتسنى لنا بلوغه إلا من خلال الصراع، وبالتالي فإن بقاءه يستلزم بقاء الصراع. ولكن كيف يتسنى لنا تقرير هذا الاتفاق العام؟.

يجيبنا ليبست عن هذا التساؤل موضحًا أن التصويت هو وسيلة تقرير الاتفاق العام والحفاظ عليه في المجتمع الديمقراطي. ومع

ذلك يذهب إلى أن الدراسات المعنية بالانتخابات نادرًا ما تُعالج موضوع الإجماع أو الاتفاق العام. من هذا المنطلق يذهب ليبست إلى أن أشكال التجزئة كالأحزاب السياسية، وتلك التي ترتبط بالطبقة أو المهنة أو الدين تمثل الأسس الاجتماعية للصراع السياسي. الأمر الذي حدا به إلى القول بأن دراسة المظاهر الموحدة للسلوك الانتخابي من الممكن أن تسد فجوات كبيرة في فهمنا للديمقراطية بوصفها نظامًا، ومن ثم فالديمقراطية الراسخة تتطلب وضعًا يتمثل في وجوب أن تمتلك الأحزاب السياسية الرئيسة التأييد الكثير من قبل قطاعات الشعب المختلفة. وطبقًا للقواعد الديمقراطية لا يستطيع النظام الذي يرتكز فيه دعم الأحزاب المختلفة على انقسامات اجتماعية أساسية الاستمرارَ، لأنه يعكس حالة حادة من الصراع ويقود إلى اللاتفاهم[٤٠].

ويذهب ليبست إلى وجوب أن ينتمي زعماء الأحزاب إلى قطاعات متباينة، حتى ولو افتقروا إلى تأييد هذه المجموعات، ويدلل على ذلك بقيام الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية بترشيح بعض الزنوج واليهود من أعضائه، على الرغم من أن هولاء عادة ما يقترعون لصالح الحزب الديمقراطي، حيث أدى ذلك إلى التقليل من إمكانية بقاء الانقسام الحزبي على أسس عنصرية أو دينية.

إن الحديث عن الاتفاق وفق ما يرى ليبست يقود إلى مشكلة أخرى، وهي مشكلة الاتفاق على القضايا التي لا تحددها الانقسامات الحزبية أو الجماعات المتباينة. ويذهب إلى أن خروج فئة معينة عن نظام مجموعة معينة كان نتاجًا لضغوط متضاربة على أفراد ينتمون إلى عدد من المجموعات التي تتطلب ولاءات متناقضة. ويصبح أمام هولاء الأفراد أن يختاروا بين اللامبالاة وبين التحول في الولاء. ويمكن القول أيضًا وفق ما يرى ليبست بأن الارتباطات بجماعات متعددة تُقلل من أثر العواطف في عملية الاختيار السياسي"... والحقيقة أن وجود أعداد كبيرة من الناخبين في كل حزب رئيس مرتبطين بقيم يشتركون فيها مع أحزاب أخرى، أرغم زعماء أي حزب على تقديم التنازلات وهم في الحكم إلى الحزب الآخر"[٤١].

إن النظر للديمقراطية بوصفها ممثلة لجدلية العلاقة بين الصراع والاتفاق وفق ما يرى يجعلنا ننظر إلى مشكلة المشاركة السياسية بطريقة مختلفة، حيث يصبح التساؤل الرئيس لنظرية الديمقراطية هو: في أي ظروف يمكن للناس أن يحققوا مشاركة كافية في مجتمعهم بحيث يحتفظون بالنظام الديمقراطي بدون اللجوء إلى مصادر الانقسام التي ستعوق الوحدة.

ويـذهب ليبـست إلى أن تعزيـز الإجمـاع الـديمقراطي يـستلزم وجـود الـسياسات البيروقراطية*٤ - كما ذهب إلى ذلك مـاكس ويبر – حيث يرى أن تحليل العلاقة بـين نمـو سلطة الدولـة البيروقراطيـة المركزيـة، وبـين انهيار الديمقراطيـة، لم يحـظ إلا بالقليـل مـن الاهتمام. وفضل العلماء دراسـة البيروقراطيـة على دراسة النظام السياسي، خلافًا للأهـداف التي توخاها موجد هذا الميـدان مـن ميـادين البحـث. وكانـت دراسـة المـنظمات المتنوعـة كالمستـــشفيات، والمؤســـسات التجاريـــة، والمصانع، والكنائس، والنقابات العماليـة، في مقدمة الموضوعات التي لقيت عنايـة كبـيرة. هـذا وقـد نـشأت تحلـيلات ويـبر لقـانون البيروقراطية السياسية المحايدة، أو اللاحزبية من طبيعة النظام السياسي الديمقراطي، وهذا من شأنه أن يجعل بالإمكان استمرار الحكومة الديمقراطية أثناء تغيير من يتولـون المناصـب السياسية. ونتيجة لفصل الطبقات الدنيا مـن العاملين في الحكومة عن شخصيات الـساسة القابـضين عـلى زمـام الحكـم مؤقتًـا وعـن سياســتهم، فـإن البيروقراطيــة في الحكومــة تعمل على تخفيـف تـوتر الـصراعات الحزبيـة وهناك ميل في الأشكال البيروقراطية لتقليـل الـصراعات عـن طريـق نقلهـا مـن المجـال الـــسياسي إلى مجـــال الإدارة، ممـــا يُتـــيح للمؤسسات البيروقراطية القيام بدور أساسي كعنصر سلام وتهدئة، وهكذا فـإن الـضغوط لتوســيع مــدى المــستويات والممارســات البيروقراطيـة بطـرق عـدة، تـؤدي إلى تعزيـز الإجماع الديمقراطي العام[٤٢].

ويذهب ليبـست إلى أن تحقـق هـذا البعـد المعرفي للديمقراطية يستلزم وجـود الحكومـات الداخلية للتنظيمات الطوعيـة. ويُقـر بـأن علـماء الاجتماع الأمريكيين لا يرون أنه من المفيد التثبت من صحة نظرية ميشيلز عن حكم الأقلية، عـن طريق مقارنة الفوارق بـين الحـزب الاشـتراكي الألماني وبين الحزبين الرئيسين في أمريكـا. ففـي أمريكـا لا تمتلـك الأحـزاب الـسياسية هياكـل داخلية تشبه تلك التي وصفها ميـشيلز في كتابـه (الأحزاب السياسية) وتلـك الهياكـل موجـودة فقـط في المـنظمات الممثلـة والجمعيـات المهنيـة. وكانــت الانقــسامات المــستمرة، والتبــديلات السريعة في القيادة، وعدم وجود سلطة مركزيـة في الهيكـل، هـي المميـزات الرئيـسة للأحـزاب السياسية الأمريكية. وأثـارت سـيطرة القلـة في المنظمات الكـبرى مـشكلة، وهـي إلى أي مـدى تكون المنظمات الطوعية المتعددة – أو لا تكون – ديمقراطية. وما أثر ذلـك في فعاليتهـا كـأدوات للوحدة السياسية والاجتماعية. واعتقد توكيفيل Alex de Tocqueville (1805-1859) أن المنظمات المتعددة التي يُسيطر عليها حكم القلـة

تُسهم في إبقاء التوترات وحالات الإجماع الديمقراطية[٤٣]. وهناك آخرون في نشرهم لهذه الفكرة يرون أن غياب الديمقراطية الداخلية ليس مهمًا؛ لأنه على الجماعات الطوعية أن تستخدم الأهداف التي تمثلها لتضمن البقاء. والتبريرات الأساسية لحكم الأقلية في المنظمات الطوعية هي:

- أنها تساعد على تنفيذ دورها في الصراع الاجتماعي العام مع الجماعات الأخرى أو لكسب الحظوة لدى الحكومة.
- لا توجد أسس هيكلية للصراع داخل المنظمات الطوعية. وتذهب إحدى الدراسات إلى أن الديمقراطية والصراع داخل المنظمات قد يسهمان – كما هو الحال في المجتمع – في الوحدة والاتحاد. وكما أن النقابات أو الدول ذات الأحزاب المتعددة تتميز بالكثير من الإخلاص والقليل من الخيانة من جانب أعضائها ، خلافًا لدول الديكتاتورية، فإن هذا قد ينطبق أيضًا على هياكل التنظيمات الطوعية[٤٤].

هكذا يتضح لنا أن الديمقراطية عند ليبست في بعدها المعرفي نتاج لعلاقة جدلية بين الصراع والاتفاق[٤٥]. وإذا كان سؤال ليبست الأساسي تمثل في كيفية إبداع الاتفاق من رحم الصراع فإنه يتسنى لنا صياغة التساؤل بصورة أخرى: ما المتطلبات التي يجب أن تتحقق حتى يتسنى لنا بلوغ الديمقراطية؟.

يجيبنا ليبست عن هذا التساؤل موضحًا أن التنمية الاقتصادية تمثل المطلب الأول لبلوغ الديمقراطية. ويبدأ من مسلمة مؤداها أن الديمقراطية عُرفت في المجتمع المعقد بأنها النظام السياسي الذي يُتيح فرصًا دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك تهيئة منظمات اجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثير في القرارات المهمة، وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية.

إن هذا التعريف الذي استقاه ليبست من مؤلفات الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر-1883) Joseph Schumpeter (1950 وماكس ويبر يشير إلى وجود ثلاثة متطلبات للديمقراطية على الأقل وهي:

- قائمة قناعات تُعرف المؤسسات التي تُعد شرعية ويقبلها الجميع على أنها مؤسسات صحيحة كالأحزاب السياسية والصحافة الحرة... الخ.
- مجموعة من القادة السياسيين الذين يتولون الحكم.
- مجموعة أو أكثر من القادة المعروفين الذين يحاولون الوصول إلى الحكم.

ومن التعريف السابق ومتطلباته يخلص ليبست إلى ثلاث نقاط هي:

- تصبح الديمقراطية غير منظمة إذا لم يضم النظام السياسي مجموعة من القيم تسمح بالتنافس السلمي من أجل السلطة.
- إذا لم يؤد نتاج النشاط السياسي إلى منح السلطة إلى مجموعة ما، في فترات محددة، ينتج عن ذلك وجود حكومة غير مستقرة وغير مسئولة.
- ستزداد سلطة المسئولين باطراد، ويتضاءل نفوذ الشعب على سير العملية السياسية، إذا لم تتوافر شروط وجود المعارضة المستمرة الفعالة[٤٦].

مما سبق يتضح لنا أن للديمقراطية وفق ما يرى ليبست ثلاثة أضلاع: سُلم القيم الذي يسمح بالتنافس السلمي، حكومة محددة المدة، ومعارضة حقيقية وفعالة، ولكن بلوغها لا يأتي من فراغ بل بارتباطها بأشياء عدة يجب أن تتجسد على أرض الواقع. حيث يذهب إلى القول بأن توقع وجود علاقة وثيقة بين أشياء كالدخل والتعليم والمعتقدات الدينية من ناحية، والديمقراطية من الناحية الأخرى أمر قد لا يصل إلى مرحلة اليقين، بل يجب على المرء ألا يتوقع حدوثه؛ ذلك لأن الشكل السياسي قد يظل قائمًا في ظروف تتعارض عادة مع ظهوره. أو قد يظهر شكل سياسي بسبب مجموعة من العوامل التاريخية الفريدة، حتى لو كانت الصفات الرئيسة للمجتمع تُجيز شكلًا آخر[٤٧]. ومع ذلك يرى ليبست وجود علاقة لزوم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية إذ يذهب للقول بأن الذين يحاولون رد النظام السياسي إلى مظاهر أخرى في المجتمع يقومون عادة بربط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية. ويقضي هذا الافتراض بأنه كلما كانت الدولة أكثر ثروة ازدادت فرصة بقاء الديمقراطية. ومع ذلك يتساءل ليبست هل العلاقة المفترضة بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي علاقة صحيحة؟. ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل يقول ليبست"... كي أضع هذا الافتراض موضع الاختبار استخدمت جداول مختلفة للتنمية الاقتصادية تتناول الثروة والتصنيع والانتقال إلى حياة المدن والتعليم. وبترجمتها إلى عبارات إحصائية نجد أن هناك معدلات للدول التي تُصنف إلى حد ما على أنها ديمقراطية وفقًا لتقاليد أوربا وأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن المعلومات التي اعتُمدت كانت منتظمة ودقيقة منذ عدة سنوات، فقد كان الجدول الإحصائي كجدول متوسط الثروة ودرجة التصنيع والتحول إلى حياة المدن ومستوى التعليم في كل حالة أعلى بكثير في الدول الديمقراطية عنه في غيرها"[٤٨].

ويـذهب ليبـست إلى أننـا إذا أخـذنا كـل المقاييس السابقة على حدة وقُسمت إلى العوامل المكونة لها فإن ما يلي يوضح أوجه الخلاف:

الثـــروة :

تمثلت المقاييس المستخدمة للثروة وفق ما يرى في:

- الدخل الفردي.
- عدد الأشخاص لكل سيارة.
- عدد الأشخاص لكل طبيب.

ويذهب إلى أن هذه الاختلافات واضحة في غالب الأحيان، فعلى سبيل المثال يتضح أن عدد السيارات في الـدول الأكثـر ديمقراطيـة أكبر منه في الدول الأقل ديمقراطية. وكذلك تتسم المجتمعات الديمقراطية بمعدل دخول لأفرادها أعلى بكثير منه في تلـك المجتمعـات الأقل ديمقراطية.

التصنيـع :

وتتجسد مقاييسه في:

- النسبة المئوية للذكور الـذين يعملـون في الزراعة.
- النـــاتج التجـــاري للطاقـــة الفرديـــة المستخدمة في البلاد.

ويذهب إلى أن هذين المقياسـين يعطيـان نتـائج متوائمـة في كـل مـن أوربـا وأمريكـا اللاتينيـة، فمعـدل النـسبة المئويـة للـذكور العاملين بالزراعة والأعمال المتعلقة بها قليل في الدول الأكثر ديمقراطية، في حين أنه يـزداد في الدول الأقل، والاختلافات في الطاقة الفردية المستخدمة كبيرة بنفس المقدار.

التحول إلى حياة المدن :

يذهب ليبست إلى القول بأن هنـاك ثلاثـة مقاييس مختلفة قائمة على الإحصائيات التـي جمعها المعهد العالي للبحوث الخاصة بالتحول إلى حياة المدن في بـركلي بكاليفورنيـا تعكـس علاقة هذا التحول بالديمقراطية:

- النسبة المئوية من السكان الذين يعيـشون في جماعـات لا يقـل عـدد أفرادهـا عـن عشرين ألف نسمة.
- نسبة الجماعات التـي يبلـغ عـددها مائـة ألف نسمة أو أكثر.
- النسبة المئوية التي يُشكلها سـكان المـدن الكبيرة أو الراقية.

ويذهب إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطيـة سـجلت أرقامًـا أعـلى مـن البلـدان الأقـل ديمقراطية[٤٩].

التعليـم :

لقد أولى ليبست أهميـة قـصوى للتعلـيم، فقد رآه العامل الأكثر أهميـة في الحفـاظ عـلى الديمقراطية، وإن لم يكن في ذاته شرطًا كافيًـا للديمقراطيـة فإنـه شرط ضروري لا يمكـن

للديمقراطية أن تستمر بدونه[٥٠]. الأمر الذي حدا بليبست للقول بأنه كلما ارتفع مستوى التعليم في دولة ما، سنحت فرص أفضل للديمقراطية. وتُعد العلاقة بين التعليم والديمقراطية وفق ما يرى علاقة لزوم؛ لأن التعليم يُوسع من وجهة نظر الفرد ويُمكنه من فهم الحاجة إلى قواعد التسامح. ففي الوقت الذي يمنعه من اللجوء إلى نظريات متطرفة، ينمي طاقته على القيام باختيارات معقولة في الانتخابات العامة. إن إسهام التعليم في إرساء الديمقراطية يتجسد في السلوك الإنساني، فإذا ما سألنا مجموعة من الناس من عدة دول بعض الأسئلة مثل:

- ما معتقداتهم فيما يتعلق بالتسامح مع المعارضة السياسية؟.
- ما شعورهم تجاه الأقليات القومية أو العنصرية؟.
- ما آراؤهم في النظم السياسية القائمة على الأحزاب المتعددة مقارنة بنظام الحزب الواحد؟.

لأثبتت الإجابات أن التعليم من أهم العوامل التي تُحدد الإجابات الديمقراطية، وأنه يتوقف في ذلك على العوامل الأخرى كالدخل والمهنة. ولعل ذلك ما يُفسر قوله بأن أمريكا تُعد أكثر البلدان تهيئة لبلوغ أسمى صور الديمقراطية حيث يحصل المواطن الأمريكي على مستوى أعلى من التربية والتعليم[٥١].

هكذا يتضح لنا أن المقصود بالتنمية الاقتصادية عند ليبست ليست الثروة فحسب، وإنما كل ما يرقى بالسلوك الإنساني ويكون للاقتصاد دور فيه، الأمر الذي يعبر عنه ليبست بقوله"... وعلى الرغم من أن الأدلة قد قُدمت بصورة منفصلة، فإن المظاهر المختلفة للتنمية الاقتصادية ، مثل التصنيع، والتحول إلى حياة المدن والثروة والتعليم يرتبط بعضها ببعض بدقة، بحيث تُشكل عاملًا رئيسًا يربطها سياسيًا بالديمقراطية"[٥٢].*٥

يذهب ليبست إلى أن دور التنمية الاقتصادية ليس مقصورًا على ما سبقت الإشارة إليه، وإنما تلعب دورًا كبيرًا في تحديد شكل الصراع الطبقي، إذ إنها تسمح لهؤلاء الذين في مستويات اقتصادية واجتماعية أدنى من تنمية وجهات نظر سياسية بعيدة المدى، بالإضافة إلى كونها معقدة وبطيئة التطور. وبشكل عام فإن المستويات العليا فقط، من بين أفراد هذه الطبقة، هي التي تؤمن بنظرية الإصلاح التدريجي. وتتضح الشواهد على ذلك وفق ما يرى في العلاقة بين صور العمل السياسي للطبقة العاملة في الدول المختلفة والدخل القومي، وهي علاقة في غاية الأهمية بالنظر إلى العوامل الأخرى كالعامل الثقافي، التاريخي، والعوامل السياسية التي تؤثر في الحياة السياسية للدول[٥٣].

ويذهب ليبست للقول بوجود علاقة بين دخل الفرد المنخفض وازدياد الاستياء، بحيث يكفي لتهيئة الأساس الاجتماعي للتطرف السياسي"... لو كان رضاء الفرد عن بلده، كما حددته الأجوبة عن السؤال التالي: ما الدولة التي ترى أنها تؤمن لك أفضل الفرص لأن تحيا صورة الحياة التي تتمنى؟ يُستخدم لقياس مدى استياء المواطنين في أمة ما ، لثبت أن علاقة التطرف السياسي بالثروة الاقتصادية تكون - والحالة هذه - في مرتبة أعلى من حيث الأهمية"[٥٤].

وعلى هذا فالندرة الاقتصادية قد تؤدي إلى مولد التطرف السياسي عند ليبست- الأمر الذي ستتناوله بالتفصيل عند الحديث عن معوقات الديمقراطية- الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل: هل الفقر في حد ذاته هو السبب الرئيس للنزوع صوب الاتجاه الجامد؟.

ويجيبنا ليبست عن هذا التساؤل بالنفي موضحًا أن هناك شواهد عدة تؤيد القول بأن الفقر الثابت في موقف لا يتعرض فيه الأفراد لاحتمالات التغيير، يؤدي في معظم الحالات إلى الاتجاه الجامد. وقد يبدو التحرر من المذهب الجامد في هذه الأحوال قائمًا على احتمال وجود طريق أفضل للحياة، أكثر من قيامه على وجود الفقر على هذا النحو.

ويذهب ليبست للقول بأنه بناء على تطور الأمم وفقًا للمفاهيم الحديثة، يبدو أنه من المحتمل أن تُصبح المجموعات الفقيرة المعزولة عن إدراك احتمالات تحسين أحوالها أكثر ندرة وخاصة في مناطق المدن في العالم الغربي. وقد يتوقع الفرد أن يجد هذا الفقر الثابت في المجتمعات التي تُسيطر التقاليد عليها. وتُبدي الطبقات الدنيا في كل من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء شواهد مختلفة للاستياء من التوزيع القائم بالفعل للدخل القومي، تؤيدها في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى التي تنادي بشكل ما من أشكال إعادة التوزيع. ومن المحتمل أن يعود سبب اتخاذ هذه الأحزاب السياسية في الدول الفقيرة شكلًا أكثر تطرفًا منه في الدول الغنية إلى العوز المادي الشديد.

وعلى هذا يمكننا القول مع ليبست بأنه كلما زادت ثروة شعب ما قلت حالة النقص الذي يحس به كمصدر أساسي للعوز، وبالأحرى فإن الممتلكات تُحدد المستوى الطبقي للفرد[٥٥].

إذا كان تزايد الثروة يؤثر في المواقف السياسية للطبقات الدنيا*٦ في المجتمع فإنه يؤثر كذلك في الدور السياسي للطبقة المتوسطة- وفق ما يرى ليبست- من خلال تغيير شكل بنيان المستويات الاجتماعية. فهو يقلل الحجم النسبي للطبقات الدنيا ويزيد

حجم الطبقة المتوسطة، ويمكن للطبقة المتوسطة الضخمة الحجم أن تُلطف من حدة الصراع بمكافأة الأحزاب الديمقراطية غير المتطرفة ومعاقبة الأحزاب المتطرفة.

ويذهب ليبست للقول بتأثر القيم السياسية للطبقة العليا وأسلوبها بالدخل القومي. ففي الدول الفقيرة ذات المستويات المعيشية المنخفضة، التي تعيش في ظلها الطبقة الدنيا، توجد ضغوط أكبر على الطبقة العليا لمعاملة الطبقة الدنيا على أنها سوقية بطبيعة الحال، وكأنها لا تنتمي إلى المجتمع الإنساني. وتجنح الطبقة العليا إلى أن تنظر للحقوق السياسية للطبقة الدنيا، ولاسيما ما يتعلق منها بالاشتراك في الحكم، على أساس أنها غير لائقة وغير أخلاقية. ومما لا شك فيه أن الطبقات العليا بمقاومتها للديمقراطية عن طريق سلوكها السياسي تساعد على تعميق ردود الفعل المتطرفة لدى الطبقات الدنيا.*٧

ويُقر ليبست بأن التنمية الاقتصادية لا تؤثر في المستوى الطبقي فحسب، بل توثر في قبول دولة ما للديمقراطية ورفض الأخرى لها. فيذهب إلى أن مستوى الدخل لدى أي أمة يؤثر في قدرتها على قبول الأساليب أو المقاييس الديمقراطية. فلو وُجدت ثروة كافية في بلد ما، إلى حد أن إعادة توزيعها لا تُحدث اختلافًا كبيرًا، فمن اليسير قبول فكرة إعادة توزيعها دون الاهتمام على الإطلاق بالجانب الذي يحتل مراكز الحكم[٥٦].

من هذا المنطلق يذهب ليبست للقول بأن هذا الارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية أدى إلى قول الكثير من ساسة الدول الغربية والمعلقين السياسيين أن المشكلة الأساسية في أيامنا هذه نتجت عن الضغوط من أجل حركة الإنتاج السريعة، حيث يشهد الواقع على أن البلدان التي شهدت نموًا لسياسات التنمية الاقتصادية السريعة شهدت صورة من الاستقرار لم تشهدها تلك البلدان التي لم يأخذ الإنتاج فيها مجراه مطلقًا[٥٧]. الأمر الذي ترتب عليه أنها تعيش في حالة من القلق، وعلى حد قوله"... أما في البلاد الأوربية التي لم يأخذ الإنتاج فيها مجراه مطلقًا، وحيث فشل في بناء صناعة ذات فعالية على نطاق واسع، مع مستوى عال من الطاقة الإنتاجية، وزيادة مستمرة في أشكال الاستهلاك الجماهيري الضخم، فنحن نرى أوضاعًا من القلق ونشهد استمرار السياسات العمالية المتطرفة. وقد نشأ نوع مختلف من التطرف المستند إلى طبقات صغار رجال الأعمال في المناطق الأقل تقدمًا والمتخلفة ثقافيًا عن المجتمعات الإنتاجية. ويبدو أن القاعدة الفاشية التقليدية – ديكتاتورية الحزب الواحد – تنبعث من العجز الموجود دائمًا لدى جزء من الطبقة المتوسطة، وخاصة

لدى صغار رجال الأعمال وأصحاب المزارع، عن مقاومة الضغوط النابعة من الرأسمالية الكبرى من ناحية، وحركة العمال القوية من الناحية الأخرى"[٥٨].

هكذا نخلص مع ليبست إلى القول بأن التنمية الاقتصادية مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية ومتطلب رئيس من متطلباتها؛ وذلك لأنها تخرج بنا من عالم العوز إلى عالم الاكتفاء، ومن عالم الصراع إلى عالم الاتفاق. الأمر الذي يُثبت تأثره بالاشتراكية من جهة والرأسمالية من الجهة الأخرى، ويبدو ذلك في جعله الديمقراطية في الموازنة بين ما يهدف إليه الشعب الممثل في طبقة العمال والفلاحين من جهة وأصحاب رؤوس الأموال الذين يملكون مصادر الإنتاج من جهة أخرى. وبعبارة أخرى إن الوصول إلى الديمقراطية عند ليبست مرادف لتحقيق معادلة نزيهة في النمو الاقتصادي، وبعبارة أعم إن التقدم الاقتصادي لشعب معين يقربه من تحقيق ديمقراطية سياسية تقوم على أساس أن الشعب مصدر السلطات[٥٩].

إن ما فعله ليبست في المحور السالف الذكر هو ربطه للديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات. وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات مستقرة. ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقًا لثروتها ودرجة الإنتاج والحضرية ومستوى التعليم على أساس أنها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين كانت تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الديكتاتورية. واستنادًا على ذلك افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وكان هذا التطابق نتاجًا لعدة متغيرات اجتماعية. وعليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة، كما إنها تُخفف من حدة الصراعات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي. وأخيرًا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني[٦٠]. إن هذا التقسيم الذي يطرحه ليبست لم يظل حبيس فكره هو فحسب وإنما انعكس بشكل ما أو بآخر في فكر أولئك المفكرين الذين مثّل البحث عن ماهية الديمقراطية ضالتهم المفقودة ، ولعل من أهم هؤلاء الفيلسوف الأمريكي روبرت دال Robert Dahl (1915)-؟ إذ يُقدم لنا تقسيمًا مشابهًا لما طرحه ليبست. فيُقسم الدول بناء على

موقفها من الديمقراطية إلى : دول غير ديمقراطية ويجب عليها أن تتحول لتصبح ديمقراطية، ودول التحقت بالديمقراطية حديثًا وهي التي تعمل على توطيد أسس الديمقراطية في بلدانها، ودول ديمقراطية المنشأ وهي التي تعمل على تطوير ديمقراطيتها والنهوض بها[٦١].

وإذا ما نظرنا إلى النصف المملوء من الكوب لا النصف الفارغ أمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية تعمل على القضاء على الصراع الطبقي الذي يُعد العدو اللدود للديمقراطية. ويا ليتنا ونحن نبدأ مرحلة بناء جمهوريتنا الثانية أن نلتفت لهذا البعد لنسعى بشكل ما أو بآخر لتحقيق التوازن النسبي بين دخول الأفراد، ومن ثم نبدع التقارب ونخلق الالتقاء بين الطبقات.

إن كان ما سبق أوضح لنا البعد الاقتصادي للديمقراطية عند ليبست فإننا نتساءل من جديد: هل هذه الآلية في خطاب ليبست يمكن أن تُعد من مقومات المشروع أم سوف تظل آلية مستهدفة تُدرج في قائمة الأماني والآمال؟، ونتساءل أيضًا ماذا عن البعد السياسي للديمقراطية في خطاب ليبست؟.

يبدأ ليبست الإجابة عن التساؤل السالف الذكر بتوضيحه أن استقرار أية ديمقراطية لا يعتمد فحسب على التنمية الاقتصادية، بل على فاعلية نظامها السياسي وشرعيته أيضًا. ويذهب بداية إلى أن لكلمة الفاعلية والشرعية معنيين خاصين. فالفاعلية مرادفة لقدرة النظام على القيام بالمهام الأساسية التي ترتبت على ردود أفعال معظم السكان والجماعات القوية كرجال الأعمال أو الجيش، أما الشرعية فمرادفة للقدرة على مدى القناعة بأن النظم السياسية القائمة أو صورها هي أكثر ما يلاءم المجتمع ، والحفاظ على الوضع القائم بالفعل. وتنظر الجماعات إلى النظام السياسي على أنه شرعي أو غير شرعي بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها، وقد ترتبط الشرعية بأشكال عدة من المنظمات السياسية، حتى تلك التي تُعد ظالمة ومستبدة. فعلى سبيل المثال كانت المجتمعات الإقطاعية، حيث كان الفلاحون مرغمين على خدمة أسيادهم الملاك، تتمتع بالولاء من معظم أعضائها.

ويذهب ليبست إلى أن أزمات الشرعية ، نظرًا لأنها حديثة عهد نسبيًا من الناحية التاريخية، تظهر إثر حدوث انقسامات قوية بين الجماعات التي تمكنت نتيجة للاتصال مع الجماهير من أن تنتظم على أساس قيم جديدة غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي، وأزمة الشرعية هي أزمة تغيير، ويجب أن يتم البحث عن جذورها في طبيعة التغيير في المجتمع الحديث[٦٢]. وتحدث هذه الأزمات- وفق ما يرى- خلال فترة الانتقال إلى بنيان اجتماعي جديد في الحالات الآتية:

- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسة للتهديد إبان فترة التغيير.
- إذا لم يكن النظام السياسي مفتوحًا بالنسبة لكل الجماعات الرئيسة في المجتمع خلال التحول، أو في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات ذات الطابع المهم، وقد تظهر أزمة جديدة بعد إقامة بنيان اجتماعي جديد، إذا لم يكن النظام الجديد قادرًا على تحقيق ما تطمح إليه الجماعات الرئيسة خلال فترة طويلة، بالقدر الكافي لتنمية الشرعية على الأسس الجديدة.

هذا وقد كتب توكيفيل في وصف الأحوال العامة المرتبطة بالانتقال من الحكم الملكي الأرستقراطي إلى الحكم الجمهوري موضحًا أن ما يحدث يتمثل في تغير العادات القديمة للشعب، وتحطم الروح المعنوية العامة، واهتزاز العقيدة الدينية، وانفصام عرى التقاليد، وتكون الفوضى بين المواطنين وشقاؤهم النتيجة الطبيعية لذلك. فإذا لم تتعرض مكانة الجماعات التقليدية الرئيسة ورموزها إبان فترة الانتقال لأي تهديد، ذلك على الرغم من ضياع معظم قوة تلك التقاليد فإن الديمقراطية تبدو أكثر أمنًا.

هكذا ووفق ما يرى ليبست تبرز لنا الحقيقة الغريبة التي تقول إن أغلبية الديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية، هي ملكيات يُحدد فيها الدستور صلاحيات الملك. ولقد حافظت الملكية في تلك الدول إلى حد ما على ولاء القطاعات التقليدية والارستقراطية من السكان، ومنها الجماعات الدينية، وبمعنى آخر تلك الجماعات التي ترفض المساواة الديمقراطية. وأدى قبول الطبقات الدنيا، وعدم وجود مقاومة إلى الحد الذي تغدو فيه الثورة ضرورية، إلى كسب النظام الجامد لولاء المواطنين واستعادة ذلك الولاء. وفي البلاد التي أطاحت الثورة فيها بالملكية استمرت القوى المتحالفة مع الملكية لأمد طويل في رفض إضفاء الشرعية على الجمهورية المستحدثة. وهكذا يكون استمرار النظم التقليدية المهمة التي تعمل على توحيد المجتمع مصدرًا أساسيًا للشرعية. وفي الحالة الثانية السابق ذكرها ارتبط فقدان الشرعية بالطريقة التي تواجه بها المجتمعات المختلفة الأزمات المتعلقة بالمساهمة الشعبية المتزايدة في السياسة. وقد كان عمال الصناعة في القرن التاسع عشر هم المجموعة التي احتلت المقام الأول، أما في القرن العشرين فقد باتت شعوب الفلاحين هي من تحتل هذا المقام بعد تحررها من القوى الاستعمارية[٦٣].

ويوضح ليبست أنه متى أصبحت الجماعات الجديدة ناشطة من الناحية السياسية فإن ولاءها للنظام يُكتسب بواسطة تسهيل اشتراكها بالمؤسسات السياسية الشرعية، حيث تسمح

هـي بـدورها للجماعـات المـستقرة القديمـة بالاحتفاظ بمراكزها المكتسبة. ويضرب ليبست الأمثلة على تلك الجماعات الجديدة التي تـصبح ناشطة على المستوى السياسي:

- العمال الذين يسعون إلى الـدخول في قـوى اقتـصادية وسياسـية عـن طريـق مؤسـسة اقتصادية أو عن طريق حق الاقتراع.
- الطبقة المتوسطة التي تطالـب بالـدخول والمساهمة في الحكومة.
- مجموعات القوى الاستعمارية التي تُـصر على التحكم في النظم الخاصة بها.

ويذهب ليبست إلى أنه في بلاد كألمانيا مُنع فيها البرجوازيـون، ومـن ثـم العـمال بـالقوة ولفـترات طويلـة مـن الـدخول في النظـام السياسي، ثم عزلـت الطبقـات مـن النظـام، وغالبًـا مـا أثمـرت هـذه الـدول مـذاهب متطرفة، أو عقائد منعت بدورها المجموعات الأرسخ قدمًا من تقبل حركة العمال السياسية عـلى أنهـا حركـة شرعيـة. وتهـدف الـنظم السياسية، التي تُنكر حق الدخول في الـسلطة إلا عن طريق الثورة إلى منع نمو الديمقراطية ببعث آمال غير واقعية على المسرح الـسياسي. فمن المرجح أن تبـالغ الجماعـات – المطلـوب منها السعي للدخول بالقوة- كثـيرًا في قيمـة الإسهام السياسي الحقيقي. وهكذا قد يرفض الـذين لم تتحقـق رغبـاتهم وآمـالهم الـنظم الديمقراطية الناشـئة بالإضـافة إلى أن مراكـز القوى التقليدية تعدها غير شرعية. وعلى هذا ووفـق مـا يـرى ليبـست قـد تظـل الـشرعية موضع شك عـلى الـرغم مـن وجـود النظـام الـسياسي الفعـال، إذا حـدث تهديـد لمراكـز الجماعـات التقليديـة الرئيـسة، وإذا حُرمـت الجماعات الناشئة من دخول المعترك السياسي في الفترات الحاسـمة هـذا مـن ناحيـة، ومـن الناحيـة الأخـرى سـيكون اسـتقرار النظـام الـشرعي في خطـر إذا انهـارت الفعاليـة لمـدة طويلة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة[٦٤].*٨

هكـذا يتـضح لنـا جدليـة العلاقـة بـين الفعاليـة والـشرعية عنـد ليبـست. فـالنظم السياسية التي تتسم بالفعالية والشرعية تتسم بالاستقرار، أما تلك التي تفتقد إليهما فتفتقـد بالضرورة للاستقرار[٦٥].

إن كان ما سبق يُمثل تصورًا لما ينبغـي أن تكون عليه العلاقة بين الفعالية والشرعية فإن ليبـست يـذهب إلى أن الفعاليـة في العـالم الحـديث تعنـي في المقـام الأول التنميـة الاقتصادية المسئولة. فـالأمم التـي تكيفـت بنجاح مع متطلبات النظـام الـصناعي تعـاني من أقل قدر من الضغوط السياسية الداخلية، واحتفظت بشرعيتها أو طورت رموزًا جديدة وقوية للشرعية.

إذا كان الصراع يُمثل الضلع الأول للديمقراطية فإن ليبست يذهب إلى القول بأن التشدد في الصراع يهدد بشطر المجتمع بشكل مستمر، ومن ثم فإن الأوضاع التي تساعد على تخفيف حدة المعارك بين الأحزاب والجماعات تعد ضرورة للحكومة الديمقراطية؛ ذلك لأن وجود حالة معتدلة من الصراع تُعد طريقة أخرى لتعريف الديمقراطية الشرعية. وهكذا ترتبط العوامل التي تنتج عنها الشرعية ارتباطًا وثيقًا بتلك التي تحدد الأوضاع المعتدلة للصراع. ويذهب ليبست إلى أن العوامل التاريخية التي تحل القضايا الرئيسة المستمرة من إطارها أو لا تحلها تصوغ إلى حد كبير طبيعة ومحتوى القوى الانقسامية الرئيسة التي تؤثر في الاستقرار السياسي لمجتمع ما. ويعتمد المدى الذي تُعد النظم الديمقراطية المعاصرة على أساسه شرعية إلى حد كبير على الطرق التي يُبت فيها في الموضوعات الانقسامية المهمة من الناحية التاريخية.

ويذهب ليبست إلى القول بوجود ثلاثة موضوعات رئيسة في الدول الغربية في العصور الحديثة وهي:

- مكانة الكنيسة أو الأديان المختلفة داخل البلد.
- السماح للطبقات الدنيا وخصوصًا العمال بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية الكاملة، عن طريق الاقتراع العام، والحق في الفوائد الاجتماعية، أي المساومة من أجل أوضاع عمل أفضل بين العمال المنظمين وأصحاب الأعمال.
- المعركة المستمرة حول توزيع الدخل القومي.

ويوضح ليبست أنه سواء عُولجت هذه الموضوعات الثلاثة كل على حدة، أو سُمح بتراكمها مع المشاكل التي تصاحبها فهذه قضية على جانب كبير من الأهمية .فبينما يجد الاستقرار السياسي العون على حل هذه المشكلات كل في وقت معين، ينشأ جو يكتسي بالمرارة وخيبة الأمل من جراء تراكم القضايا التي لم يُبت فيها[٦٦].

ويذهب ليبست إلى القول بتعارض وجهات النظر المختلفة والأساسية حول الموضوعات والمعضلات التي تواجه الدولة، بالإضافة إلى اختلاف الأسلوب المتبع في حل تلك المشكلات.ويُنظر للنصر السياسي للمعارضين على أنه تهديد معنوي رئيس، وتتعرض أي قيم عامة وفعالة لخطر التمزق. فقد وجدت قضية النزاع بين الدولة والكنيسة على سبيل المثال حلولًا عدة طبقًا للتاريخ الديني للأمة.*٩ فقامت كثير من الأمم البروتستانتية في القرنين الثامن والتاسع عشر بحل هذه المشكلة على نحو يرضيها.

واختارت الولايات المتحدة أن تفصل الكنيسة عن الدولة. وكانت لدول أخرى مثل بريطانيا وسويسرا والدول الإسكندينافية أديانًا تؤيدها الدولة، ولكن كنائس الدول، مثلها مثل الملكيات الدستورية، لم تعد الموضوعات التي يدور الجدل الرئيس حولها. ومن ناحية أخرى تزودنا بلاد كاثوليكية كثيرة في أوربا بأمثلة عن القوى المتعارضة التي لا تزال تُقسم الناس سياسيًا على أساس من الانتماء الديني. وكانت الكاثوليكية في بعض الدول كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا، مرادفة للارتباط بالجماعات السياسية اليمينية أو المحافظة، وكانت معارضة هذا الارتباط من عضو ينتمي إلى المذهب الديني الذي تعتنقه الأقلية على سبيل المثال - تعني في الغالب تحالفه مع الجماعات السياسية اليسارية أو الليبرالية. وعلى هذا كانت المسائل دائمًا تختلط بقضية الدين. وكانت الحرب ضد الاشتراكية بالنسبة للمحافظين الكاثوليك تعني صراعًا عميق الجذور بين الخير وقوى الشر، كما عنت في نفس الوقت صراعًا اقتصاديًا أو مشكلة تتناول الممارسات الاجتماعية. واستخدم كثير من المفكرين العلمانيين معارضة الكنيسة لمساندة تحالفهم مع الشيوعيين. وتبدو حالات التوفيق في الصراع الديمقراطي المعتدل ضعيفة مادامت تعطي الروابط الدينية دعمًا للارتباطات السياسية العلمانية.

ولقد حُلت القضية الأساسية الثانية وهي المواطنة بطرق مختلفة أيضًا. ففي البلاد التي حُرم العمال فيها من كل حقوقهم السياسية والاقتصادية، كما هو الوضع في السويد، ارتبط الصراع حول توزيع الدخل والمكانة الاجتماعية بأيديولوجية ثورية، وتحولت الاشتراكية من حركة سياسية إلى اشتراكية ثورية. أما في البلاد التي تطور فيها النزاع الاقتصادي والصراع حول المكانة في ظل أوضاع أقل قسوة وتزمتًا، ظهرت أيديولوجية الإصلاح التدريجي كما هو الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٦٧]. وفي فرنسا نشأ وضع آخر، فقد حصل العمال على حق الانتخاب العام، ولكنهم حُرموا من حقوقهم الاقتصادية الأساسية حتى بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تسبب عدم استقرار النقابات العمالية الفرنسية وحاجتها المستمرة إلى الاحتفاظ باتجاه نضالي لضمان البقاء في جعل العمال يتجاوبون مع الدعوات السياسية المتطرفة. ويمكن إرجاع سيطرة الشيوعية على الحركة العمالية الفرنسية إلى حد كبير إلى أساليب طبقات رجال الأعمال الفرنسيين الذين حرموا العمال من الحصول على مكاسب اقتصادية.

ويذهب ليبست إلى أن هذه الأمثلة كافية لتصوير الطريقة التي ترتبط فيها أوضاع الحكومة الديمقراطية المستقرة بالأوضاع التاريخية

المختلفة، فحيث تختلط الانقسامات التاريخية وتخلق أساسًا للسياسات الأيديولوجية تكون الديمقراطية غير مستقرة. وراجع ذلك لأن السياسات الأيديولوجية لا تعترف بمفهوم التسامح وتحاول الأحزاب التي تعتنق هذه الأيديولوجيات الشاملة خلق بيئة تحدد فيها القواعد المبنية على الأيديولوجيا حياة الأعضاء. وفي مثل هذه الأوضاع يبدعون افتراضًا يقوم على أساس من القول بوجوب عزل أتباع الحزب عن أولئك الذين لا يعتنقون مذهبه. وتهتم الأحزاب السياسية التي تتبع هذا الأسلوب بجعل العالم يدين بفلسفتها الأساسية. وتسمى هذه الأحزاب أحزاب الاندماج أو التوحيد. وبات لزامًا حسب هذا المفهوم عن العالم أن تقوم هذه الأحزاب بمنع أتباعها من أن يصبحوا معرضين للاتصال بالخارجين عليهم؛ لأن ذلك قد يُضعف إيمانهم. ويرى النوع الآخر من الأحزاب –أحزاب التمثيل– أن مهمتها في المقام الأول هي الحصول على الأصوات عن طريق الانتخابات، ويُشكل هذا النوع وفق ما يرى ليبست معظم الأحزاب الموجودة في الديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية، وفي البلاد الإسكندينافية بالإضافة إلى الأحزاب التقليدية وأحزاب الوسط باستثناء الأحزاب الدينية.

ويذهب ليبست إلى أنه من الواضح أن الجهود، حتى تلك التي تُبذل من جانب الأحزاب الديمقراطية لعزل أو فصل قواعدها الاجتماعية عن الضغوط والمتناقضات تُضعف الديمقراطية المستقرة[٦٨]. وتتطلب الديمقراطية المستقرة تحولات بين انتخاب وآخر، والبت في المسائل الناشئة بين الأحزاب على مدى فترات طويلة من الزمن. وقد تُعمق العزلة الولاء للحزب أو للكنيسة، ولكنها قد تمنع الحزب أيضًا من الوصول إلى جماعات جديدة. وتفترض القواعد الضرورية للسياسة الديمقراطية أن النقاش داخل وخارج الحزب ممكن وسليم. فلا تستطيع الأحزاب التي تأمل في كسب الأغلبية عن طريق وسائل ديمقراطية أن تكون أحزاب اندماج أو اتحاد كامل بشكل نهائي. فحيث يعمل البنيان الاجتماعي بشكل طبيعي على عزل الأفراد والجماعات ذات الآراء السياسية الواحدة، ومنعهم من الاتصال بالذين يعتنقون آراء مغايرة، فمن المحتمل أن يؤيد أفراد الجماعات المعزولة المتطرفين السياسيين. ويعد تعصب جماعات الفلاحين السياسي في عصور الأزمة صورة موضحة لهذا الوضع، فلدى الفلاحين بيئة سياسية أقل تنوعًا مما يملكه العاملون في وظائف أكثر مدنية، ويصدق نفس الشيء على عمال الصناعات المعزولة، مثل عمال المناجم، والبحارة، والصيادين، والحطابين.

إن هذه الاستنتاجات وفق ما يرى ليبست تؤكدها الدراسات المعنية بدراسة السلوك في

التصويت الفردي. فمن المحتمل أن يكون الأفراد الذين يعيشون تحت ضغوط متباينة ومتنوعة، كالذين ينتمون إلى جماعات يتأثرون بها في اتجاهات مختلفة، أو الذين لهم أصدقاء يؤيدون أحزابًا مختلفة، أو الذين يتعرضون بشكل منتظم لدعاية جماعات مختلفة، أقل تعرضًا للالتزام السياسي القوي. ويقلل تعدد الولاء والارتباطات غير السياسية من العاطفة والجرأة اللتين ينطوي عليهما الاختيار السياسي. فحيث ينتمي الشخص إلى جماعات مختلفة توجهه نحو نفس الاختيار السياسي، فإن هناك احتمالًا ضئيلًا في ألا يكون متعصبًا نحو الآراء الأخرى. هذا وقد توحي الشواهد المتاحة بأن الفرص المتاحة للديمقراطية المستقرة تتزايد عندما ترتبط الجماعات والأفراد بعدد من الارتباطات المتعاطفة ذات المغزى السياسي، وبقدر ما ينشد جزء كبير من المجتمع العوامل المتباينة، وتكون لأعضائه مصلحة في تقليل شدة الصراع السياسي، وبالإضافة إلى ذلك تكون للجماعات والأفراد مصلحة في حماية حقوق الأقليات السياسية. وبعبارة أخرى إن إمكانية بلوغنا للديمقراطية المستقرة وفق ما يرى ليبست تزداد إذا ما وجدت الأهداف السياسية المشتركة، والعوامل المتباينة، الرغبة في بلوغ الحد الأدنى من الصراع السياسي، وحماية حقوق الأقليات وخاصة الحقوق السياسية[٦٩].

ويُقر ليبست بأن وجود الديمقراطية المستقرة يتطلب وجود بعض التوتر بين القوى السياسية المعارضة لها. هذا وأن القدرة على حل المسائل التي تُقسم الناس أو الأحزاب قبل أن تجد وسائل أخرى من شانها أن تُسهل وجود الاعتدال السياسي.*١٠ فإذا سُمح لموضوعات الدين والمواطنة أن تتراكم فإنها تقوي وتدعم بعضها بعضًا. فكلما قويت مصادر التقاليد وأصبحت أكثر ارتباطًا ببعضها، قل احتمال وجود التسامح السياسي. وبالمثل فإن فرصة وجود رأي متعصب لدى جماعة أو فرد ستكون كبيرة إذا ما كانت الجماعة أو الفرد أكثر عزلة عن التأثيرات السياسية المتنوعة، وكذلك فإن التسامح السياسي ينعدم إذا تراكمت العوامل السياسية على جانب واحد. وترتبط هاتان العلاقتان بحقيقة أخرى ، وهي أن الأحزاب التي تعرض قضايا متراكمة لم يُبت فيها، ستواصل السعي لعزل أتباعها عن الأفكار المتباينة. ومرة أخرى فإن أفضل الأحوال بالنسبة للاعتدال السياسي هي أحوال التنمية الاقتصادية، كتزايد الانتقال إلى حياة المدن، والتعليم، ووسائل المواصلات، وازدياد الثروة. وتعد معظم المهن المعزولة عن الارتباطات والأفكار السياسية المتنوعة، هي تلك التي يهبط نصيبها النسبي بسرعة من قوة العمالة مع حدوث التصنيع.

هكذا يوضح لنا ليبست ارتباط العوامل المختلفة بالتحديث والتنمية الاقتصادية بتلك التي تُوجد الشرعية والتسامح، ومن ثم يذهب إلى أن العلاقة بين هذه العوامل هي مجرد بيانات عن درجات الاتفاق النسبية، ومع ذلك يذهب إلى أن تحليل الانقسام والعزل يوحي بأمور معينة تؤثر بمقتضاها التدابير الانتخابية والدستورية في فرص الديمقراطية. ولنا أن نتساءل مع ليبست كيف يتسنى حدوث ذلك؟.

ويجيبنا ليبست عن هذا التساؤل موضحًا أنه إذا أحدثت القواعد العامة للتقسيم ديمقراطية أكثر حيوية نتج عن ذلك عدد من الآثار، إذا ظلت كل العوامل الأخرى ثابتة:

- يكون نظام الحزبين أفضل من نظام تعدد الأحزاب.
- يُفضل انتخاب الموظفين على أساس المناطق لا على أساس التمثيل النسبي للسكان.
- تصبح الدولة الاتحادية" الفيدرالية" أثيرة على الدولة الموحدة التي تنقصها الوحدات الصغيرة المهمة من الناحية السياسية أو الانقسامات التي تبلغ درجة معينة من الاستقلال[٧٠].

ويقوم الرأي المؤيد لنظام الحزبين على الاعتقاد القائل بأنه لابد أن تكون الأحزاب في المجتمع المعقد متحالفة بالضرورة، بحيث لا تخدم مصالح جماعة رئيسة واحدة. ويجب أن تسعى أيضًا إلى كسب التأييد من جماعات متحالفة عادة مع حزب المعارضة. فمثلًا يجب ألا يعارض كل من الحزب البريطاني المحافظ والحزب الجمهوري الأمريكي العمل أساسًا؛ لأن جزءًا كبيرًا من أصوات هذه الأحزاب يأتي من العمال لتحقيق النصر في الانتخابات. ويواجه الحزبان المنافسان لهما وهما حزب العمل البريطاني والحزب الديمقراطي الأمريكي مشكلة مماثلة فيما يتعلق بالطبقة الوسطى. وعلى هذا فإن الأحزاب التي تحصل على تأييد جزء صغير من السكان، تدخل الانتخابات لتؤكد مصالحها الخاصة، ولتؤكد الانقسامات التي تفصل مؤيديها عن الأجزاء الأخرى من المجتمع. وتصبح الانتخابات بالنسبة لهولاء حوادث يركزون فيها على الخلافات التي تفصل المؤيدين عن باقي المجتمع.

ويبن ليبست أن تحليل الاختلافات بين أوضاع تعدد الأحزاب وحزب الأغلبية تُبين أن التمثيل النسبي يُضعف الديمقراطية بدلًا من أن يقويها. ويسمح الشكل الانتخابي المرتبط بالحكومات التي تقوم على أساس من التمثيل النسبي لعدد أكبر من الأحزاب بالتنافس في مناصب الحكم "... ولو صح ما قلناه من أن وجود أحزاب كثيرة يؤكد

الاختلافات ويقلل التوافق العام، فإن أي نظام انتخابي يزيد من كثرة الأحزاب يُسيء إلى الديمقراطية بشكل كبير"[٧١].*١١

ويذهب ليبست إلى أن الاتحاد أو الفيدرالية، التي توافق في ظله جماعات مختلفة ومتعددة على أن تحكمها حكومة مركزية، يزيد من احتمالات الانقسام بالنسبة إلى كثير من المصادر، ويُضيف مصالح وقيمًا إقليمية إلى تلك التي تتوافر في البناء الاجتماعي. والاستثناء الوحيد الرئيس لهذا التعميم يكون في الاتحاد الفيدرالي الذي يقسم دولة ما وفق خطوط رئيسة، كالاختلافات القومية والعنصرية والدينية، أو اختلافات اللغة كما في الهند وكندا. وتحتاج الديمقراطية إلى الانقسام داخل الجماعات باعتبارها مجموعات متصارعة، وحيث لا توجد مثل هذه الانقسامات الرئيسة يخدم الاتحاد الديمقراطية تمامًا. ويؤمن الاتحاد مهام مختلفة بنفس الطريقة التي تؤمنها المنظمات الطوعية القوية، كمقاومة مركزية السلطة، وتدريب القادة السياسيين الجدد، كما يؤمن إعطاء الحزب الموجود خارج الحكم نصيبًا من النظام، لأن الأحزاب الوطنية تواصل عادة تحكمها في بعض الوحدات الإقليمية للنظام[٧٢].

ويؤكد ليبست على القول بأن هذه المظاهر من البنيان السياسي لا تُعد ضرورية للنظم الديمقراطية. فإذا كانت الأحوال الاجتماعية السائدة تُشجع الديمقراطية، فإن اتحاد أحزاب كثيرة والتمثيل النسبي والدولة الموحدة أمور لا يُضعفها بشكل خطير. وفي أسوأ الحالات يسمح هذا الوضع للأقليات غير المسئولة باحتلال مكان في البرلمان هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى ففي البلدان التي يُضعف فيها المستوى المنخفض من الشرعية والفعالية أسس الديمقراطية تقلل العوامل الدستورية التي تشجع ظهور كثير من الأحزاب من فرص استمرار هذا النظام على قيد الحياة[٧٣].

هكذا يتضح لنا أن الديمقراطية عند ليبست تُعد نظامًا اجتماعيًا أكثر من كونها نظامًا سياسيًا، فهي تستلزم الأسس الاجتماعية أكثر من بحثها عن المقومات السياسية، إلى الحد الذي يمكننا القول معه إنه إذا ما توافرت المقومات السياسية مع غياب الأسس الاجتماعية فإن غيبة الديمقراطية لا وجودها هو ما يترتب على ذلك. كما يتضح لنا أن قيام الديمقراطية يستلزم وجود العديد من المقومات مثل: التنمية الاقتصادية، والوعي، والشرعية، والفعالية. وعلينا أن نؤكد هنا أن ما قدمه ليبست في هذا السياق يُعد ضربًا من ضروب العبثية اليوتوبية. فإن ذلك العقل الجمعي الذي يتفق على مثالية الواقع ويعمل على الاستقرار وتحقيق التوافق بين طبقات المجتمع ويثور من أجل تحقيق العدالة بروح متسامحة أبعد ما يكون عن الإطاحية والإقصاء وأقرب ما يكون إلى روح التؤامة والمحبة والوئام.

ولكن إذا ما كانت هذه هي متطلبات الديمقراطية كما يرى ليبست فإن التساؤل الذي يطرح نفسه يدور حول معوقاتها.

ويجيبنا ليبست عن هذا التساؤل مبينًا أن النزعة التسلطية تُعد من أهم معوقات الديمقراطية. ويذهب إلى أن كلمة تسلطية تشير إلى المواقف والميول الطبيعية أو الأفكار المكونة فعلًا لدى الأفراد أو الجماعات. وهي تشير أيضًا إلى مجموع المواقف الفردية لا إلى مواقف المؤسسات الاجتماعية. ومن ثم يُفرق بينها وبين كلمة متطرف، حيث يذهب إلى أن كلمة متطرف تُشير إلى الحركات السياسية والأحزاب والأيديولوجيات، أكثر من استعمالها للإشارة إلى المواقف والميول الفردية(٧٤).

ويمضي ليبست إلى أن مفكري اليسار الديمقراطي تحققوا بصورة تدريجية من أن الحركات المتطرفة في المجتمع الحديث تستند في الغالب على الطبقات الدنيا أكثر من استنادها على الطبقات العليا والمتوسطة. إن مثل هذا الوضع وفق ما يرى يعد مشكلة خطيرة بالنسبة إلى الذين اعتقدوا يومًا ما أن الطبقة البروليتارية تُعد بالضرورة قوة مدافعة عن الحرية والمساواة والتقدم الاجتماعي. ويذهب ليبست للقول بأن الدراسات المعنية بأشكال الرأي العام ، والدين، والعائلة، والشخصية سجلت الميول الواضحة لدى الطبقة العاملة ضد الجماعات العنصرية والقومية، كما سجلت تأييدها للحركات السياسية الجماعية التي تعني حكم الحزب الواحد القوي. كما أن العديد من الدراسات توحي بأن طريقة حياة الطبقة الدنيا تخلق أفرادًا لهم مناهج متزمتة وغير متسامحة في المجال السياسي. ويوضح أن حقائق التاريخ السياسي تبدو للوهلة الأولى مناقضة لهذا الاستنتاج. فلقد أصبحت المنظمات والأحزاب العمالية منذ ظهورها في القرن التاسع عشر قوة كبرى في نشر الديمقراطية السياسية، وفي شن معارك سياسية واقتصادية من أجل تحقيق أهداف تقدمية .

ويذهب ليبست إلى أنه فيما قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن التقسيم التقليدي إلى أحزاب الطبقة العاملة اليسارية وأحزاب الطبقة العليا اليمينية*١٢ قائمًا على أساس قضايا كإعادة توزيع الدخل، والمكانة الاجتماعية، وفرص التعليم فحسب، وإنما كان التقسيم قائمًا أيضًا على أساس الحريات المدنية والسياسية والدولية. ومن ثم يمكن القول وفق ما يرى بأن العمال في ضوء سياسات أحزابهم، مثلوا العون الرئيس للنضال من أجل ديمقراطية سياسية أكبر، والحرية المدنية، وحقوق الإنسان، والسلام العالمي. وبعكس ذلك كان من المحتمل أن تساند الأحزاب اليمينية الأشكال

السياسية الأكثر تطرفًا، وأن تقاوم نشر الاقتراع العام، وتؤيد الكنيسة الرسمية المعترف بها، وتساند السياسات الخارجية القائمة على أساس من الشعارات.

ويوضح ليبست أنه منذ أحداث عام ١٩١٤ ذابت هذه الصورة بالتدريج، وأثبتت جماعات الطبقة العاملة في بعض الدول أنها أكثر قطاعات السكان نزعة قومية. وكان العمال في بعض البلاد أكثر معارضة لمنح الحقوق المتساوية للأقليات، وحاولوا تقييد الهجرة أو فرض مقاييس عنصرية في دول كانت سياستها تجاه الهجرة غير مقيدة. وبالإضافة إلى ذلك تؤيد المستويات الدنيا للطبقة العاملة أو الفلاحين الشيوعية في كل البلاد التي تكون فيها هذه الحركة قوية، ولم يستطع أي حزب أن يقدم نفسه بنفس القوة والدقة والكمال التي عرضت الشيوعية بها نفسها. ويقر ليبست بأن بعض الاشتراكيين والليبراليين يرون أن هذا لا يقيم الدليل على الاتجاهات الفاشستية لدى الطبقة العاملة، مادام الحزب الشيوعي يتظاهر في الغالب بأنه يسعى إلى تحقيق المثل الديمقراطية الغربية للحرية والمساواة والإخاء. وهم يقولون إن معظم مؤيدي الشيوعية ولاسيما الأقل تعلمًا منهم يعتقدون أن الشيوعيين هم ببساطة اشتراكيون أكثر نزعات عدوانية ومقدرة، الأمر الذي يرفضه ليبست موضحًا أنه بدلًا من أن تكون المظاهر الصارمة للأيديولوجية الشيوعية مصدرًا للتنوير، فإنها تجتذب أعضاء من ذوي الدخل المنخفض والمهن ذات المكانة المتدنية والتعليم القليل، وهؤلاء يؤلفون بالدرجة الأولى ما يسمى بالطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية الحديثة[٧٥].

ويبين ليبست أن الوضع الاجتماعي للطبقات الدنيا، ولاسيما في الدول الفقيرة ذات المستويات التعليمية المنخفضة يدفع أفراد هذه الطبقات لكي ينظروا إلى السياسة بطريقة أبسط، على أنها إما نافعة أو ضارة. وبناء على ذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى، فمن المحتمل أن تُفضل الطبقات الدنيا – أكثر من أي طبقة أخرى- الحركات المتطرفة، ذات وجهات النظر الصارمة، التي توحي بحلول سهلة وسريعة للمشكلات الاجتماعية.

من هذا المنطلق يذهب ليبست للقول بأن النزعة التسلطية لأية طبقة اجتماعية تختلف اختلافًا كبيرًا بين بلد وآخر، وغالبًا ما تتأثر بعوامل مختلفة، وقد تكون الطبقة الدنيا في بلد معين أكثر فاشستية من الطبقة العليا. وعليه ففي هذه الدول ذاتها، قد تكون كل الطبقات أقل تسلطًا من أية طبقة في دولة أخرى. ومن المحتمل وفق ما يرى أن تُعدل عوامل معينة العلاقة المباشرة بين النزوع إلى السلطة وبين

الطبقة الاجتماعية. وقد يؤثر الالتزام بالديمقراطية من جانب المنظمات الرئيسة التي ينتمي إليها أفراد الطبقات الدنيا في سلوك الفرد السياسي الحقيقي أكثر مما تؤثر فيه عقائده الشخصية الأساسية مهما كانت النزعة التسلطية لديه. وقد تنتصر تعهدات الأفراد تجاه العقائد أو الأشكال السياسية الأخرى على أكثر الميول الطبيعية استقرارًا[٧٦].

من هذا المنطلق يخلص بنا ليبست إلى القول بأن الطبقات الدنيا تكون أكثر ليبرالية أو يسارية في كل مكان فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية. وتقف دائمًا في صف الدول الأكثر رفاهية، التي تُكثر من الإنفاق الحكومي، والأجور العالية، والضرائب المفروضة على أساس الدخل. ولكن حينما تتعلق الليبرالية بالمسائل الأخرى مثل مناصرة الحريات المدنية والنزعة العالمية فإن العكس هو الذي يحدث، فكلما كان الفرد مرفهًا كان أكثر ليبرالية وتحررًا، وكلما كان فقيرًا كان أكثر تزمتًا[٧٧]. كما أن الطبقات الدنيا داخل كل دولة أقل الطبقات تأييدًا لتعدد الأحزاب وأقلها اهتمامًا بالحريات المدنية. إن الدافع الأساسي الذي يجعل الطبقات الدنيا أكثر نزوعًا للتسلط هو إيمانها بمذهب العصمة.*١٣ وبعبارة أخرى إيمانها بالنزعات الدينية المتطرفة. وبعبارة أعم إن الدين يقود إلى التسلط وفق ما يرى ليبست، الأمر الذي يعبر عنه قائلًا"... يوحي هذا بأن العقائد والاتجاهات الدينية المتطرفة هي نتاج نفس القوى الاجتماعية التي تعمل على المحافظة على الاتجاهات السياسية التسلطية"[٧٨]. وعلى الرغم من ذلك يذهب ليبست للقول بأن هذا لا يعني أن الأحزاب الدينية التي تؤيدها عناصر الطبقة الدنيا يجب أن تصبح بالضرورة مراكز للاحتجاج السياسي، فهذه الأحزاب في الواقع غالبًا ما تُزيل الاستياء وخيبة الأمل التي كان من الممكن أن تظهر في التطرف السياسي. ولعل النقطة المهمة التي يُركز عليها ليبست هي أن مذهب العودة إلى الأساس المسيحي والسلطة الدينية يرتبطان بنفس الظواهر والاتجاهات والاستعدادات الطبيعية التي قد تظهر في الولاء للحركات السياسية المتطرفة.

إن كان ليبست قد أوضح لنا في الصفحات السابقة أن الطبقة الدنيا أكثر الطبقات نزوعًا إلى التسلط فإننا نتساءل معه عن العوامل التي تؤدي إلى ذلك.

ويجيبنا ليبست عن هذا التساؤل موضحًا أن هناك العديد من العوامل التي أدت لذلك مثل:

- تدني مستوى التعليم.
- الإسهام المحدود في المؤسسات السياسية أو الطوعية.

- قلة المطالعة.
- الحرف المعزولة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي.
- أشكال السلطة العائلية.

ويذهب للقول بأن هذه العوامل ترتبط بعضها ببعض، ولكنها ليست متشابهة بأي شكل من الأشكال.

وفيما يتعلق بمستوى التعليم يوضح أن نسبة التسامح لدى المستوى التعليمي العالي أعظم من تلك الموجودة لدى المستوى الوظيفي العالي، مع ثبات العوامل الأخرى. ويرتبط التعليم المتدني بطبيعة الحال بالمستوى الوظيفي المنخفض ارتباطًا وثيقًا، وكلاهما يعبر عن الملامح التي تُحدد حالة الافتقار إلى التسامح[٧٩].

أما فيما يتعلق بالإسهام في المؤسسات السياسية أو الطوعية فيوضح أن هناك احتمالًا ضعيفًا أن تساهم مجموعات المراكز المتدنية في المؤسسات الرسمية، وأن تقرأ المجلات والكتب، وأن تتوافر لديها معلومات كثيرة عن الشئون العامة، وأن تشترك في الانتخابات، وأن يكون لها اهتمام بالسياسة بوجه عام[٨٠].

وإذا كان نقص التعليم وقلة الاطلاع وعدم المقدرة على الانغماس في الحياة السياسية من العوامل المهمة التي تؤدي إلى النزعة التسلطية في الطبقات الدنيا، فإن ممارستها للحرف المعزولة كعمال المناجم، والحطابين، وصائدي الأسماك تقود صوب هذه النزعة، هذا بالإضافة إلى افتقارهم للطمأنينة النفسية والاقتصادية. حيث يوضح ليبست أنه كلما هبط الشخص بنظره إلى أسفل السلم الاقتصادي والنفسي اكتشف أن الإحساس بعدم الاطمئنان الاقتصادي هو أقوى وأكبر منه من أعلى السلم أو في منتصفه. إن عدم الاطمئنان الاقتصادي ينعكس بدوره على عدم استقرار حالات الزواج مثلًا، الأمر الذي يترتب عليه أن يُصبح تأييد الجماعات المتطرفة في بعض الأحيان حلًا قصير الأجل لعدم الاطمئنان. إن عدم الاطمئنان الاقتصادي في الطبقات الدنيا يُعزز بطرق الحياة العائلية الخاصة. وهناك قدر كبير من خيبة الأمل والنزعات العدوانية المباشرة في الحياة اليومية لأعضاء الطبقات الدنيا، وهذا ينطبق على الأطفال كما ينطبق على البالغين[٨١].

وجملة القول أن قبول الديمقراطية يتطلب مستويات معينة من الخبرة والطمأنينة الشخصية. فإذا ما تعرض الفرد من أبناء الطبقة الدنيا للعقوبة والافتقار إلى الحنان، ولبيئة عامة من التوتر والعدوان منذ طفولته المبكرة ترتب على ذلك إنتاج عداءات عميقة تتكشف عنها تحيزات عرقية أو قومية أو عنصرية أو تسلط سياسي، ويكون تحصيله العلمي أقل من تحصيل الشخص صاحب

المكانة الاقتصادية والاجتماعية الأعلى منزلة. ولا يفشل ارتباطه في طفولته بالآخرين الذين لهم نفس نشأته في حث اهتماماته العقلية فحسب، بل تخلق تلك الارتباطات جوًا يمنع خبرته التعليمية من زيادة وعيه وفهمه الاجتماعي العام للجماعات والأفكار المختلفة[٨٢]. وينتج عن هذه الصفات ميل للنظر في العلاقات السياسية والشخصية بأساليب لا تعرف المهادنة. وينتج عنها أيضًا رغبة في العمل المباشر، وعدم الرؤية في الحديث والمناقشة، وافتقار للاهتمام بالمنظمات ذات الآراء بعيدة المدى. وعلى ذلك فإن النتائج السياسية لهذه الميول لا تُحدد بالعوامل التي أدت إليها. فالعزلة والتعرض للعقوبات في الطفولة وعدم الطمأنينة الاقتصادية والوظيفية كلها من العوامل التي قد تؤدي إلى انزواء كامل أو لامبالاة، وإلى زيادة قوة الصراع. وقد ينتج عن نفس العوامل التي هيأت الفرد لتأييد الحركات المتطرفة في ظل حالات معينة الانسحاب من الأنشطة والاهتمامات السياسية في حالات أخرى[٨٣].

إن كان تحليل ليبست السالف الذكر يؤدي إلى القول بأن الطبقة الدنيا تُعد أكثر الطبقات بعدًا عن الديمقراطية إذا ما توافرت العوامل التي أشرنا إليها آنفًا، فهل يعني ذلك أن الطبقة الدنيا تقف على طول الخط على طرفي نقيض من الديمقراطية؟.

يجيبنا ليبست عن هذا التساؤل قائلًا "... على الرغم من الاتجاهات العميقة المناهضة للديمقراطية بين جماعات الطبقات الدنيا، فقد أيدت منظمات وحركات العمال السياسية في الدول الديمقراطية المتقدمة صناعيًا الليبرالية الاقتصادية والسياسية. كما لعبت منظمات العمال والنقابات والأحزاب السياسية دورًا رئيسًا في نشر الديمقراطية السياسية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ونتيجة لذلك ساهم العمال في تحقيق الحرية السياسية عن طريق نضالهم من أجل حقوقهم الاقتصادية. وكانت حرية التنظيم، وحرية القول، مع حق الانتخاب العام أسلحة ضرورية في المعركة من أجل مستوى أفضل من المعيشة ومن أجل الضمان الاجتماعي، وتخفيض ساعات العمل. وقاومت الطبقات العليا انتشار الحرية السياسية دفاعًا عن الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية"[٨٤].

الأمر الذي يكشف لنا أن موقف الطبقات الدنيا من الديمقراطية يتوقف على مكانتها في المجتمع وخاصة على المستوى الاقتصادي. فكلما اتسموا بالفقر وقلة التعليم وقلة الاطلاع وعدم القدرة على الانخراط في الحياة السياسية ومعاناتهم من أشكال السلطة العائلية كان من البديهي أن يقفوا على طرف نقيض من الديمقراطية السياسية، الأمر الذي

يعبر عنه ليبست قائلًا"... يُعد أفراد الطبقة الدنيا في الدول النامية أشد فقرًا وأكثر إحساسًا بعدم الطمأنينة وأقل تعليمًا وثراءً من أمثالهم في الدول الأكثر ازدهارًا. في حين تُعد الطبقات الدنيا في الديمقراطيات الأكثر تنمية والمستقرة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا جزءًا لا يتجزأ من المجتمع. وتكون عزلتهم عن بقية القطاعات الثقافية أقل بكثير عن العزلة الاجتماعية للطبقات الفقيرة في الدول الأخرى، التي تفصلها عن الباقين مستويات متطرفة من الدخل المنخفض والتعليم الضئيل أو الجهل المتفشي. ولقد قلل تقبل العمال في الكيان السياسي في العالم الغربي من ميولهم التسلطية إلى حد كبير"[٨٥].

هكذا يتسنى لنا القول بأن العدو اللدود للديمقراطية يتمثل في النزعة التسلطية والتطرف الذي لا يرتبط بشكل ما أو بآخر بطبقة بعينها، وإنما بمجموعة من العوامل – التي أشرنا إليها سابقًا- التي إذا ما وُجدت في أي طبقة قادتها صوب التسلط والتطرف والبعد عن الديمقراطية [٨٦].

وعلى هذا يتسنى لنا القول بأنه إذا كانت الديمقراطية تستلزم وجود التنمية الاقتصادية، فإنها تتوقف أيضًا على المكانة الاجتماعية هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى تشهد الديمقراطية تهديدًا يختلف باختلاف مكان وجودها فتهدد من قبل الفاشيين تارة والشيوعيين تارة أخرى والليبراليين تارة ثالثة، وعلى حد قوله"... هناك أوجه شبه كثيرة تشترك فيها الحركات المتطرفة. فهي تتجه بشعاراتها إلى الناقمين، المشردين نفسيًا، والفاشلين على المستوى الشخصي، والمعزولين اجتماعيًا، والمفتقرين إلى الطمأنينة الاقتصادية، والجهلة ذوي النزعات الفاشستية في كل مستويات المجتمع"[٨٧].

وإذا ما نظرنا إلى المعوقات سوف ندرك أن معظمها واقع بالفعل ويُمثل ركامًا يحول بين الشعوب والديمقراطية؛ لذا نجد أن المشروع هش والعبثية تسود المشهد السياسي.

إن كان ما سبق يمثل نقاط تهديد الديمقراطية وبواعثها، فإننا في الصفحات التالية نتساءل مع ليبست عن تلك الأوضاع الفعالة التي يتسنى لنا أن نرى فيها الديمقراطية في حيز التطبيق.

يذهب ليبست بداية إلى القول بأن عملية المشاركة في العمل السياسي ، وإن بدت في ظاهرها ذات تأثير على العمل السياسي، إلا أن تقييم هذه المشاركة كميًا لا يعني بالضرورة ازدياد التأثير في العملية السياسية. وبعبارة أخرى إن ليبست لا يولي اهتمامًا كبيرًا لكم المشاركة بل كيفها، الأمر الذي يعبر عنه قائلًا"... لا يُعد إسهام أعضاء مؤسسة، أو المواطنين في مجتمع ما،

في الشئون السياسية حاجة ضرورية لابد من أدائها للتأثير في سياسة المؤسسة أو الحكومة. فقد يُظهر الأعضاء مستوى منخفضًا من الإسهام السياسي في مؤسسة أو مجتمع، ومع ذلك يؤثرون في سياستها بقدرتهم على تأييد أو خذل الأجهزة البيروقراطية المتنافسة على السلطة. ومن جهة أخرى قد يحضر أعضاء المؤسسة أو المواطنون الاجتماعات بانتظام، وينتمون بأعداد كبيرة إلى مختلف المنظمات السياسي، ويكون لهم معدل عال من الإسهام بالأصوات، ولكن على الرغم من ذلك فإن تأثيرهم على السياسة إما معدوم أو ضئيل جدًا"[٨٨].

من النص السابق نخلص إلى أننا أمام اتجاهين: يُظهر أولهما مشاركة محدودة وفاعلية أكبر، والآخر يشهد مشاركة أكبر وفاعلية أقل. ويوضح ليبست أن الوضع الثاني هو القائم في الدول ذات دكتاتورية الحزب الواحد، وفي بعض نقابات الحزب الواحد . ويريد قائد الدولة الفاشستية من أتباعه أن يحضروا الاجتماعات، ويقرأوا الكتابات السياسية ويستمعوا إلى الإذاعات، ويشتركوا في نشاطات أخرى مماثلة، لأنها تمكنه من الوصول إليهم بأفكاره وتعليماته. وإذا لم يكن هؤلاء نشطين سياسيًا فإن تأثيرهم في السلطة الحاكمة يصبح معدومًا. وقد قامت بعض الدول ذات ديكتاتورية الحزب الواحد بجهود لتعليم القراءة والكتابة لتمكين المواطنين من استيعاب الأيديولوجية المقررة. وكذلك قامت نقابات العمال ولاسيما تلك التي تخضع للنفوذ الشيوعي ببذل جهود مضنية لزيادة إسهام أعضائها. ومن الواضح وفق ما يرى ليبست أن قادة الشيوعيين ليسوا تواقين لتشجيع وتعميق الديمقراطية الداخلية في نقاباتهم، إلا أن مضاعفة أنشطة الأعضاء الخاضعة لإشرافهم تسمح بالوصول إليهم وتلقينهم بالعقيدة المقررة"[٨٩].

وعلى الرغم من ذلك يذهب ليبست للقول أنه كلما اتسعت التغييرات التي يحاول الجهاز الحاكم إدخالها في بنيان المجتمع أو المنظمة، تطلبت القيادة مستوى أعلى من الإسهام من جانب الأنصار والمواطنين، وأن التغيرات التي تُصاحب الثورة الاجتماعية تعتمد كثيرًا على ولاء المجموعة. ويُعد الإسهام الموجه من جانب الأعضاء بوجه عام الطريقة الوحيدة الفعالة- طبقًا لأغراض القيادة- لامتصاص الاستياء الذي يأتي نتيجة للتغيرات العنيفة أو المفاجئة في النماذج والعلاقات التقليدية. ومع ذلك يؤدي الإسهام المتزايد من جانب أعضاء أية مجموعة إلى وجود نسبة من الديمقراطية في هذه المجموعة لا تظهر في مجموعة أخرى. ولا شك في أن المعارضة التي يتحتم عليها استقطاب المواطنين غير المبالين والمفتقرين إلى النشاط تكون أسوا

حالًا من القوى الحاكمة، وأن المجتمع الذي يضم نسبة كبيرة من الذين لا يعملون في الميدان السياسي يكون أكثر تعرضًا للانفجار من المجتمع الذي ينهمك مواطنوه في أنشطة تمنحهم الإحساس بإسهامهم في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم[٩٠].

هكذا يتضح لنا أن المظهر الرئيس الذي نشاهد فيه الديمقراطية في حيز التطبيق يتمثل في المشاركة السياسية، ولعل المظهر الرئيس لهذه المشاركة يتمثل في عملية الاقتراع، فكيف يُفسر لنا ليبست هذه العملية؟.

يؤكد ليبست بداية على أهمية عملية الاقتراع بوصفها الطريقة المثلى للتعبير عن الديمقراطية، ويرى أنه في أشد الأمور ظلمة حيث يكون الفرد على إيمان راسخ بأن التصويت الفردي لن يقودنا صوب ما نصبو إليه، فيجب أن نقول إننا نبحث عن عما يجب على المواطن الديمقراطي الحقيقي أن يفعله[٩١]. هذا ويذهب ليبست إلى القول بأننا مع عملية الاقتراع نقف أمام فريقين: أولهما يتسم بإقباله على هذه العملية والآخر يتسم بالإحجام عن ممارستها، ويوضح أن أية مجموعة من الناس سترتفع نسبة إقبالها على الاقتراع في الحالات الآتية:

- إذا أثرت سياسة الحكومة بقوة في مصالحها.
- إذا كانت على علم بأهمية القرارات السياسية بالنسبة لها.
- إذا كانت معرضة للضغوط الاجتماعية التي تتطلب التصويت.
- إذا لم يتم حثها على التصويت لأحزاب سياسية مختلفة[٩٢].

أما إحجام مجموعة معينة عن الاقتراع فربما يرجع لتدني الدخل الاقتصادي، وقلة التعليم، والجنس، والحالة الاجتماعية[٩٣]. ويقرر ليبست بأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في معدلات الاقتراع، التي يجملها فيما يلي:

- أهمية سياسة الحكومة بالنسبة إلى الفرد.
- الوصول إلى المعلومات.
- ضغط الجماعة للتصويت.
- الضغوط المتضاربة.

وفيما يتعلق بأهمية سياسة الحكومة للفرد يوضح ليبست أنه على الرغم من القول بأن كل فرد معرض للتأثر بسياسة الحكومة، فإن بعض الجماعات تتأثر أكثر من غيرها، وتزود صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها بها العامة من الناس. ولعل أوضح صورة للتأثر بسياسة الحكومة هي صورة موظفي الدولة الذين تتأثر بها كل أوضاعهم الاقتصادية وحياتهم العملية. وأن الجماعات التي تعاني من الضغوط الاقتصادية التي لا يستطيع

الأفراد مواجهتها كالأزمات الاقتصادية أو التغير في البناء الاقتصادي يُتوقع منها العودة إلى العمل الحكومي بوصفه حلًا، وأن ترفع معدلات الاقتراع. وكان هذا صحيحًا بالنسبة إلى الفلاحين الذين يُمونون الأسواق القومية والعالمية كمزارعي القمح، على أساس أنهم كانوا عرضة لمدة طويلة لانهيارات دورية لأسعار منتجاتهم ومعرضين لمواجهة السلطات الاحتكارية للمصارف، والسكك الحديدية، والتجارة، فقد نمت لدى هؤلاء الفلاحين في كل دولة متقدمة درجة عالية من المعارضة السياسية. وبفضل المعدل العالي من النشاط التنظيمي والنشاط الانتخابي أصبح هؤلاء يتمتعون بمساعدات حكومية عن طريق رفع الأسعار والتأمين على المحاصيل وتنظيم السكك الحديدية وأعمال البنوك...إلخ، مما يضمن لهم جزءًا كبيرًا من دخلهم. ولكن المصالح الاقتصادية وفق ما يرى ليبست ليست هي المصالح الوحيدة التي تُحفز الناس على الاقتراع. ولقد فُسر المعدل العالي لتصويت اليهود في السنوات الأخيرة بوصفهم باحثين عن مصالحهم السياسية،وتحركهم بواعثهم الدينية وعلى هذا فإن تأثير الحكومة وسياستها على الفرد إيجابًا أو سلبًا لعب دورًا مهمًا في توجيه عملية الاقتراع[٩٤].

أما إذا ما انتقلنا للوصول إلى المعلومات فإن ليبست يوضح أنه على الرغم من أن المشكلات الاجتماعية العظمى يمكن أن تؤدي إلى درجة عالية من الإسهام في الانتخابات، فإنها لا تؤدي إلى ذلك دائمًا. حتى أولئك الذين يتعرضون للضائقات الاقتصادية فإن معدلات اقتراعهم تكون أدنى من غيرهم بكثير. وعلى الرغم من أن هذا قد يعود إلى عجز هذه الجماعات التعسة عن العثور على حزب يُمثل مصالحها، فهناك أمثلة عديدة يكون فيها التصويت ضروريًا لمصالح جماعة من الناس، ومع ذلك يظل معدل اقتراع هذه الجماعة منخفضًا. ويذهب ليبست إلى أن صعوبة إدراك القضايا الاجتماعية وصعوبة نقلها للناس تعطينا تفسيرًا جزئيًا لهذه الحالات. فقد تكون لجماعتين مصلحة متساوية في سياسة الحكومة، ولكن قد تكون لواحدة منهما القدرة على الوصول بسهولة إلى المعلومات عن هذه المصلحة أكثر من الجماعة الأخرى. فلا يعد أثر سياسة الحكومة على موظفي الدولة كبيرًا فحسب، وإنما يعد واضحًا جدًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى السياسة الزراعية التي يفيد منها الزراع هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون أثر مجموعة كاملة من سياسات الحكومة، وخصوصًا تلك التي تحمل معنى اقتصاديًا، على العامل أو الموظف، كبيرًا جدًا، ولكنه غير ظاهر وغير مباشر. وتتطلب بعض السياسات

تدريبًا خبيرًا لمتابعة آثارها، وهـذا يـؤثر غالبًـا في القرارات السياسية للمـشرعين. هـذا ويـساعد التعلـيم عـلى إدراك المـشكلات الاجتماعيـة المعقدة، وهو يُحقق مستويات أعلى من الاقـتراع لـدى الجماعـات الأكثـر تعلـيمًا. ولا تتميـز المجموعات التي تحتل المراكز العليا بمزيـد مـن التعلـيم فحـسب، وإنـما تـساعدها نـشاطاتها العملية على تحقيق تطورها الفكري عـلى أسـس عملية محددة على الأقـل. أمـا الأعـمال المكتبيـة الرتيبة وغيرها فلا تُتيح الفرصة لاكتساب مثـل هـذا الإدراك. ولقـد اتـضحت العلاقـة بـين النشاطات المهنية وبين المهارات الـسياسية وفـق ما يـرى ليبـست منـذ أمـد بعيـد في المـستويات الثقافية لمنظمي الحركات السياسية وقياداتها[٩٥]. واسـتمدت حركـات سياسـية كثـيرة للعـمال والفلاحين قياداتها من أرباب المهن، كالمحـامين والـصحفيين والمدرسـين ورجـال الـدين؛ لأن الأعمال القيادية تتطلب الكثـير مـن الخطابـة في المحافل العامـة والكتابـة والتنظـيم. أمـا القـادة الذين يخرجـون مـن الطبقـة العاملـة فيكونـون بوجه عام من المسئولين النقـابيين؛ لأن في هـذه المراكـز وحـدها يُتـاح للعـمال تعلـم شيء مـن المهـارات الـسياسية. وهنـاك أسـلوب آخـر لإسهام المراكز الاجتماعية في التوعيـة الـسياسية وهـو تـشجيع الاتـصال مـع الآخـرين الـذين يواجهون نفس الظروف إلى حد ما[٩٦].

هكذا يوضح لنـا ليبـست وجـود علاقـة طردية بين عملية الاقتراع وبـين القـدرة عـلى الوصول إلى المعلومـات . فكلـما زادت لـدينا القدرة زاد معدل الاقتراع والعكس صحيح.

أما فيما يتعلق بضغط الجماعـة للتـصويت فيوضح ليبست أنه حتى إذا لم يـدرك النـاس واجـبهم الشخـصي في اتخـاذ القـرارات عـن طريـق الاقـتراع، فقـد تحملهـم الـضغوط الاجتماعية التي يتعرضـون لهـا والأحاسـيس الذاتية بالالتزامات الاجتماعية عـلى أداء هـذا الواجب. وقد ترتبط الاختلافـات في سـلوك الناخبين بدرجات مختلفة من الانـسجام مـع المستويات الـسائدة في المجتمعـات المختلفـة، هذا ويرتبط هذا الانسجام بالحالة الاجتماعية، الأمر الذي يتضح وفـق مـا يـرى ليبـست في اخـتلاف الـسلوك الجنـسي بـين الطبقتـين المتوسطة والعاملة،إذ كانت الطبقة المتوسـطة أكثر ميلًا إلى التقليدية. وتختلـف الآراء أيـضًا بصدد القيمة الفعلية للعمل الجـاد بـاختلاف الوضـع الطبقـي. وبـشكل عـام، يمكـن أن تنسجم الطبقة المتوسـطة مـع القـيم الـسائدة بالفعل[٩٧]. مـن هـذا المنطلـق يقـرر ليبـست وجوب عدم اختلاف الآراء المتعلقة بالسياسة عـن هـذه الـنماذج العامـة، ويجـب أن تـدرك الترابط القائم بـين وجـود المـواطن الـصالح وممارسة الفرد واجبـه في الاقـتراع. ويـذهب

ليبست للقول بأنه بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي العام للاقتراع الذي يدفع الفرد للاقتراع بوصفه مواطنًا صالحًا، هناك جماعات من أرباب المصالح تتطلب أن يذهب أعضاؤها إلى الاقتراع لخير الجماعة. ولكن هذا الربط بين الاقتراع وضغط الجماعة للتصويت لا يعني بمعنى ما أو بآخر أن هذه الضغوط تُوجه فحسب من أجل ممارسة عملية الانتخاب، بل قد تُوجه في بعض الأحيان للامتناع عن التصويت[٩٨].

أما فيما يتعلق بالضغوط المتضاربة فيوضح ليبست أنه كلما كثرت الضغوط المفروضة على الجماعات والأفراد الذين يعملون في الاتجاهات المتعارضة، كان من المحتمل أن ينسحب عدد أكبر من الأصوات بدافع فقدان الاهتمام والامتناع عن الاختيار. ويذهب إلى أن هذه الضغوط المتضاربة تؤدي إلى اللامبالاة"... إن الذين يعطون أصواتهم بدافع من الضغوط المتباينة، لا يُحتمل أن يأخذوا الأمر على محمل الجد. فهم يهربون من أي صراع حقيقي ويفقدون الاهتمام بالانتخابات وقد يترتب على هذه الضغوط المتضاربة زيادة نسبة عدد الأصوات الأقل اهتمامًا بالانتخابات زيادة جوهرية" [٩٩].

كما أن هذه الضغوط المتضاربة تؤدي بالأفراد إلى التوجه صوب الأحزاب المختلفة من ناحية، وتحمل الناس على الامتناع عن النشاط السياسي من الناحية الأخرى.

ويذهب ليبست للقول بأن افتراض الضغوط المتضاربة يساعد على تبرير بعض الفوارق في سلوك الجماعات المختلفة "... فنحن نعلم مثلًا أن نسبة أصوات هؤلاء العمال أقل من النسبة الموجودة لدى أبناء الطبقتين الوسطى والعليا، وأنه حتى في دول مثل بريطانيا، حيث الفرق في معدلات الاقتراع بين الطبقات غير كبير كما هو الوضع في أمريكا، ما زال هناك تنوع ملحوظ في درجة الاهتمام والمشاركة في السياسة"[١٠٠].

ويوضح أن هذه الفروق تقود إلى أن المستويات الدنيا في كل مجتمع تتأثر بظروف حياتها وبتنظيماتها الطبقية بحيث تؤيد الأحزاب التي تدعو إلى إصلاحات اجتماعية واقتصادية. ولكنها تواجه في ذات اللحظة ذلك النفوذ القوي للطبقة العليا عن طريق الصحافة، والإذاعة، والمدارس، والكنائس...إلخ. وعلى الرغم من أن مراكزهم المتدنية قد تجعلهم ناقمين على الأوضاع السائدة فإن النظام القائم وبمحافظته على الشرعية يؤثر فيهم. وعلى ذلك فإن الطبقات الدنيا لا تكون في وضع من يملك معلومات أقل فحسب، بل في وضع من تصل إليه معلومات متضاربة، ويتعرض لضغوط متضاربة. إن هذا التأثير للضغوط المتضاربة

ليس قصرًا على الطبقات الدنيا، وإنما يؤثر أيضًا في الطبقات الوسطى والعليا.

وعلى هذا يتسنى لنا القول مع ليبست بأنه إذا كان الاقتراع يعد مظهرًا رئيسًا من مظاهر النظام الديمقراطي إلا أنه يتأثر بشكل ما أو بآخر بالعوامل سالفة الذكر هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن زيادة نسبة المقترعين تُعبر عن أننا نحيا في مجتمع ديموقراطي حقيقي إذا ما كانت الطبقات الدنيا في المجتمع شهدت طفرة حقيقية وخاصة على المستوى الاقتصادي، أما إن لم تحدث هذه الطفرة فالكثرة في الأصوات ليست دليلًا على أننا نحيا ديمقراطية حقيقية[١٠١]. وبعبارة أخرى لا يمكننا أن نعد المعدلات العالية ولا المنخفضة في الإسهام السياسي والاشتراك في الاقتراع أمرًا حسنًا أو سيئًا في حد ذاته للديمقراطية، ولكن مدى هذا الإسهام وطبيعته يعكسان عوامل أخرى تُحدد بصورة أكبر فرص النظام في التطور والبقاء. وبعبارة أعم إذا كانت عملية الاقتراع تُعد مظهرًا أساسيًا من مظاهر الديمقراطية الكائنة بالفعل فإن زيادة نسبة المقترعين أو قلتها لا تدلل بشكل ما أو بآخر على فعالية النظام الديمقراطي. إن ما يجعلنا نحكم أننا نعيش في نظام سياسي ديمقراطي يتمثل في انعكاس هذا النظام على الأوضاع الحياتية لطبقات المجتمع المختلفة. إن الديمقراطية ليست مجموعة من المبادئ والمثل والشعارات، وإنما هي حياة يجب أن يشعر المواطن بإيجابياتها. ويا ليتنا نُدرك نحن المتشدقين بالمبادئ أن المبدأ إذا لم يُفعل على أرض الواقع يُصبح كلامًا أجوف لا طائل من ورائه.

إن الربط السابق الذي قدمه ليبست لنا بين الاقتراع والنظام الطبقي أدى به للقول بأن الاقتراع كفاح طبقي ديمقراطي. وراجع ذلك لأن الأحزاب السياسية تعبر وفق ما يرى في جميع الديمقراطيات الحديثة عن الصراع بين الجماعات المختلفة، وحتى إذا ما افترضنا جدلًا وجود بعض الأحزاب التي ترفض الصراع أو الولاء الطبقي، إلا أننا إذا ما أمعنا النظر في مواقفها لاكتشفنا أنها تُمثل مصالح الطبقات المختلفة، الأمر الذي يعبر عنه ليبست قائلًا"... لعل أصدق تعبير على المستوى العالمي عن مواقف الأحزاب هو أنها تتألف في الأساس من الطبقات الدنيا والمتوسطة والعليا. وينطبق هذا الوضع على الأحزاب الأمريكية نفسها، وهي التي كان يُنظر إليها بصورة تقليدية على أنها تختلف عن التقسيم الطبقي في أوربا. فمنذ مطلع تاريخ الحزب الديمقراطي نجد أن هذا الحزب يلقى المزيد من التأييد في المستويات الدنيا في المجتمع. بيد أن الحزب الفيدرالي وحزب الأحرار والحزب الجمهوري إنما تلقى الولاء في الطبقات المميزة في المجتمع"[١٠٢].

ولكن هل هذا هو الأساس الوحيد الذي تنقسم على أساسه الأحزاب؟.

يجيبنا ليبست عن هذا التساؤل بالنفي موضحًا أن هناك العديد من الأحزاب التي تقوم على أساس ديني من ناحية والأساس العرقي من الناحية الأخرى"... ففي البلاد التي يوجد فيها أكثر من دين مهم واحد، أو التي يقوم فيها تمييز بين المؤمنين بالدين وغير المؤمنين به نجد أن الخلافات الدينية قد أسفرت عن الانتماء إلى حزب أو آخر، كما نجد في بعض البلاد أن الدين كان سببًا في تكوين أحزاب دينية سياسية مكرسة لسد متطلبات كنيسة معينة. وانعكست الانقسامات العرقية كتلك القائمة على اختلاف العنصر أو العادات أو غير ذلك من أسباب الانقسام على انتماء المجموعات إلى أحزاب معينة، أو في تأسيس أحزاب ممثلة لها. كما أن نواحي الاختلاف الدينية أو العرقية ارتبطت في نفس الوقت بالانقسامات الاقتصادية أو الاجتماعية"[١٠٣].

ويذهب ليبست إلى القول بوجود ثلاثة عوامل أخرى تتحكم في التأييد السياسي للأحزاب وهي الموالاة الإقليمية، وفروق الجنس، وفروق السن. حيث تُضيف هذه العوامل الثلاثة مؤثرات مختلفة وواضحة على الآراء السياسية[١٠٤].

وخلاصة القول أنه إذا كانت العملية الانتخابية مظهرًا رئيسًا من مظاهر الديمقراطية، فإن ذلك استلزم وجود الأحزاب التي تقوم على أساس طبقي. ومن ثم فالانتخابات وفق ما يرى ليبست ما هي إلا كفاح طبقي ديمقراطي يحكمه البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى"... فالصراع الحزبي هو - أولًا وقبل كل شيء - صراع بين الطبقات، ولعل الحقيقة البارزة والوحيدة حول تأييد الأحزاب السياسية، أن مجموعات ذوي الدخل المنخفض في جميع البلاد المتقدمة اقتصاديًا تقترع في الغالب إلى جانب أحزاب اليسار، وتقترع مجموعات ذوي الدخول العالية في الغالب إلى جانب أحزاب اليمين"[١٠٥].

ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن هو: هل العلاقة بين المراكز الطبقية والاختيار الحزبي تتسم بالثبات؟.

يجيبنا ليبست عن هذا التساؤل بالنفي موضحًا أن هناك العديد من الفقراء الذين يقترعون إلى جانب حزب محافظ، كما أن هناك بعض الأثرياء من الاشتراكيين والشيوعيين يقترعون إلى جانب حزب يساري[١٠٦]. فالمعروف وفق ما يرى أن الرجال يمرون في المجتمعات المعاصرة بمختلف التجارب ويتعرضون لمختلف الضغوط ذات النتائج السياسية المتناقضة.

وقد يكون لبعض الناس سلطات كبعض موظفي الحكومة، ولكنهم من ذوي الأوضاع والدخل المنخفض، وقد يكون لبعضهم أوضاع مهنية عالية كالكثيرين من المثقفين*١٥ ولكنهم يتلقون دخلًا منخفضا. وقد يتمتع البعض بدخل مرتفع نسبيًا ولكن تكون لهم مكانة اجتماعية متواضعة كأعضاء بعض الأقليات العنصرية أو كبعض الأثرياء المحدثين. وقد تفرض عليهم مراكزهم الاجتماعية أن يكونوا محافظين، في حين يؤثر الآخرون وجهات نظر سياسية أكثر يسارية.*١٦ وقد يتجاوب بعض الناس عندما يواجهون مثل هذه الضغوط الاجتماعية مع أحد هذه الضغوط أكثر من تجاوبهم مع أي ضغط آخر، لذا يبدون وكأنهم قد عزموا على الخروج عن الصورة الطبقية للاقتراع التي كانوا يألفونها.

هكذا أوضح لنا ليبست في الصفحات السابقة ماهية عملية الاقتراع وكيف ارتبطت بالنظام الطبقي، وكيف كانت علامة على رسوخ النظام الديمقراطي، ولكن ما سبق يجعلنا نخلص إلى القول بأن عملية الاقتراع وإن كانت تُعبر عن الولاء السياسي فإنها في ظاهرها وفق ما يرى ليبست تتسم بالثبات لقيامها على أساس طبقي، ولكن الصراع الطبقي كما يرى غير ثابت، الأمر الذي يترتب عليه القول بأن الولاء السياسي ليس ثابتًا بل متغير. ويذهب ليبست إلى القول بأن تحليل مشكلة تغير الولاء السياسي تشبه مشكلة تحليل أسباب استمرار هذا الولاء. فمعظم التفسيرات التي تقف وراء تغير الولاء تفيد بأن الحزب لا يستمر في تمثيل احتياجات مجموعة معينة، ولهذا فالمجموعة تتغير، أو أن وضع المجموعة واحتياجاتها قد تغيرت بالفعل لذلك يغير أفرادها ولاءهم السياسي[١٠٧]. وفي تحليل المواقف التي توجد فيها هذه الصور، ولا يطرأ عليها التغير نرى من الواضح أن مثل هذا التحليل يجب أن يتضمن عوامل كثيرة من بينها الحقيقة القائلة بأن للولاء السياسي عمره الخاص به، وقد يطول هذا العمر إلى ما بعد زوال قواعد الولاء القومية. وقد تنسحب مجموعة من الحزب التقليدي الذي تنتمي إليه بأسلوب التكنيك السياسي، والشعارات الجديدة، وقدرة المرشحين على الاستهواء، وبوسائل لا ترتبط بالبنيان الاجتماعي أو بالاتصالات التي تتم عادة بين البرنامج الحزبي ومساندة الجماعات. وهناك مصدر آخر وفق ما يرى ليبست لتغير الولاء السياسي يتمثل في الطبيعة التوفيقية للسلطة السياسية في الدول الديمقراطية. ويُعد هذا تحطيمًا ذاتيًا لأن السياسيين في الحكم لابد أن يفقدوا بعض الدعم في اتخاذ القرار تجاه

المصالح المتضاربة. وسوف نجد أنه بمرور الوقت سوف تتعاظم المآسي حتى يضيع الدعم الشعبي تدريجيًا، حتى بين تلك المجموعات التي تستفيد كثيرًا وبصورة مستمرة من الوضع. ولو استمر الانتقال بين المجموعات من حزب لآخر كرد فعل للسياسات المستمرة التي تشتمل على مصلحة جماعة معينة على حساب مصلحة الجماعات الأخرى فإن النتيجة أنه كلما كانت القضية المطروحة أكثر بروزًا ووضوحًا، كانت ردود الفعل للجماعة نابعة من مصلحتها وغيرت بالتالي ولاءها السياسي تبعًا لذلك.

هكذا يتضح لنا أن عملية الاقتراع حُسمت على أساس من المصالح الطبقية، وبالطبع فهي كفاح طبقي ديمقراطي. تقترع فيه الطبقات الدنيا لصالح الحزب اليساري الذي يعد بالتغيير صوب الأفضل، وتناصر الطبقات العليا الحزب اليميني المحافظ الذي يسعى لتوطيد مكانتها كما هي كائنة بالفعل. ومع ذلك يتسنى لنا القول بأن الأحزاب السياسية في ظل النظام الديمقراطي لا تتسم بثبات سياستها بل بتغيرها، ومرد ذلك لرغبتها في أن تظل في أعلى السلم السياسي. كما يتضح لنا أن الديمقراطية عند ليبست هي سلسلة لا متناهية من الصراع، فهي صراع على المستوى المعرفي بين الاتفاق والاختلاف، الذي يُمثل جوهر الديمقراطية عنده. لذلك فالديمقراطية عنده لا يمارسها الجميع بل هي مقصورة على المثقفين والشبان لأنها في جوهرها هي المعبرة عن طموحاتهم وأحلامهم لا باحثة عن زيادة أجر أو تخفيض سعر سلعة ما "... إن السياسة الآن تبعث على الملل. فكل القضايا التي تهمها حاليًا هي أن يزيد أجر العمال مليمًا في الساعة أو رفع سعر الحليب أو تحديد المرتب التقاعدي لكبار السن. وتعد هذه الأمور على جانب كبير من الأهمية، فهي جوهر الصراع الداخلي في الديمقراطية المستقرة، إلا أنها ليست مسائل يمكن أن تثير المثقفين أو الشبان الذين يبحثون في السياسة بوصفها طريقة يعبرون بها عن أحلامهم"[١٠٨]. وبعبارة أخرى ليس كل منا مهيأ لممارسة الديمقراطية، وإنما المُهيأ هو ذلك الذي يملك القدرة على البناء والتطوير والتنظيم. إنه من يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في إثراء الحياة الديمقراطية[١٠٩].

هكذا نكون قد قدمنا عرضًا لماهية الديمقراطية عند ليبست بدءًا من بعدها المعرفي وانتهاءً بمظاهرها، وبين البداية والنهاية درنا مع متطلباتها ومعوقاتها . وكشف لنا العرض السالف الذكر عن أن الديمقراطية تمثل جوهر فكر ليبست لأنها تخرج من رحم الصراع بين المتناقضات[١١٠]، وكأني بهيجل عندما يقول إن

الصراع بين القضية ونقيضها يترتب عليه ثالثًا فاعلًا لا ثالثًا مرفوعًا كثالث أرسطو. كما أن ليبست على الرغم من إعلائه للأبعاد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية إلا أنه لم يغفل البعد القيمي الذي يرى أنه الدافع الأساسي للاستخدام السلمي للسلطة والقوة[١١١]. بل إن دور القيم وفق ما يرى هو ما يحدد ماهية الديمقراطية، وعلى حد تعبيره إن معرفتنا بالديمقراطية مرادفة لمعرفتنا لماهية العلاقة بين المواقف السياسية والنظم القيمية[١١٢].

وفي حقيقة الأمر إن الكتاب القلائل الذين عُنوا بدراسة ليبست تضاربت وجهات نظرهم حول فكره. ففريق يذهب إلى أن الديمقراطية عند ليبست هي التفسير المثالي لأشكال الحكم ومبادئه، ومن ثم فهو من المؤمنين بالديمقراطية التجريبية[١١٣]. ويذهب فريق آخر إلى القول بأن ليبست في دراساته للديمقراطية هدف إلى تحويل الانتباه من هيمنة الفكر الماركسي وفكر الصفوة إلى الماركسية الجديدة والتصور الجديد للتعددية، ذلك الطرح الذي ترك آثارًا واضحة عند المعنيين بالديمقراطية[١١٤]. وينظر فريق ثالث إلى فكر ليبست من منظور سلبي حيث يسمه بأنه قطعي الفكر يؤثر وجهة نظره الخاصة ويتجاهل وجهات النظر التي تخالفه[١١٥].

هكذا نكون قد سطرنا تصور ليبست للديمقراطية ولكننا نقول كما قال راسل إن الديمقراطية كلمة يكتنفها الغموض، فهي كلمة يتوقف فهمها على درجة وجودها. وإذا كانت هناك نظريات سياسية ثلاث: نظرية الرجل العادي، ونظرية البطل، ونظرية الترس، فإن تحقق الديمقراطية لن يكون بالشكل الأمثل إلا إذا أضحى الإنسان مزيجًا من الثلاثة بحيث لا يطغى جانب على الجانبين الآخرين.

وإذا ما عدت لأجيب على ما طرحت من أسئلة في مستهل دراستي لأمكنني القول بأن الديمقراطية على المستوى المعرفي عند ليبست مرادفة لجدلية العلاقة بين الصراع والاتفاق، وأن الوصول إليها لا يأتي دفعة واحدة وإنما لابد من العمل على التحول التدريجي، ذلك لأن محاولة القضاء بشكل كامل على نظام قائم بالفعل وضارب بجذوره في شتى نواحي المجتمع المختلفة تؤدي إلى شيء واحد وهو الفوضى. ولعلنا بعد أحداث الخامس والعشرين من يناير أردنا أن نخرج لنحطم كل أركان النظام السابق متناسين أن التغيير الحقيقي مرادف للتغيير التدريجي القائم على أساس من الفكر، لا ذلك التغيير الفوضوي القائم على أساس من العشوائية. الأمر الذي يترتب عليه القول بأن الديمقراطية الحقيقية مرادفة للتغيير مع المحافظة على الموروث. أي أنها التقاء القديم مع الحديث من أجل بلوغ

الأفضل. إن وجود الديمقراطية يستلزم العديد من المتطلبات على المستويات المختلفة، فهو يستلزم تنمية اقتصادية، وشرعية وفاعلية سياسية، وإعادة بناء للواقع الاجتماعي، والقيم الأخلاقية، ومن ثم فإن التسلط هو ألد أعداء الديمقراطية.

وإذا ما أردنا أن نوضح هل ليبست مثالي أم بنيوي أم أيديولوجي لقلنا إن ليبست مزيج من المثالية والبنيوية وأبعد ما يكون عن الأيديولوجيا، مع أن الديمقراطية الحقيقية تستلزم المزج بين الجوانب الثلاثة، بحيث تكون لها أيديولوجية فكرية تتسم بالمرونة لا القطعية، وتغوص في قضايا الواقع وتطرح حلولًا لها، كما يجب أن تكون مثالية في عدم وقوفها عند مرحلة معينة، بل تنشد الأفضل بشكل متواصل. وإذا كنا نتساءل هل تخرج الديمقراطية من نظرية الحداثة، أم من التنمية الاقتصادية، أم من القول بصدارة الديمقراطية؟، فهي في الحقيقة مزيج من كل ذلك. فيجب أن تكون هي الغاية التي نصل إليها بالتطور والحداثة من ناحية، والتنمية الاقتصادية من الناحية الأخرى ، ولكن ليبست على الرغم من محاولته تحقيق هذا المزج إلا أنه كان أقرب إلى القائلين بالمدخل الحداثي حيث ارتباط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن ليبست في طرحه كان صاحب خطاب سياسي لا صاحب مشروع سياسي لأنه وقف عند مرحلة الكلمة دون أن يقدم لنا آليات تفعيلها على أرض الواقع .

وحري بي بعد هذا العرض أن أقف للحظات مع واقعنا المصري لنتساءل إلى أين نسير بعد أحداث الخامس والعشرين من يناير؟ هل ما يحدث على أرض الواقع مؤشر لأننا نسير صوب الديمقراطية أم لا؟.

إن الناظر لواقعنا ليقر بصدق ما ذهب إليه ليبست من القول بأن الديمقراطية كفاح طبقي، وأن الانتماءات الدينية من العوامل الرئيسة التي تلعب دورًا بارزًا في عملية الاقتراع. فالناظر إلى انتخاباتنا بدءًا من التصويت على أيهما الأسبق الدستور أم الانتخابات البرلمانية، مرورًا بالانتخابات البرلمانية ثم انتخابات الرئاسة وأخيرًا الاستفتاء على الدستور يجد أن العقل قد غُيب عند شريحة كبيرة من الشعب المصري، وتحركنا بوازع الدين لا الحسابات السياسية. حيث صوتت الطبقات الدنيا لدعاة التغيير آملة في النمو الاقتصادي ، وصوت المحافظون للنظام السابق بحثًا عن الحفاظ على ما جنوه من مكاسب. لذا علينا نحن المصريين إذا ما أردنا أن نخرج مما نحن فيه أن نُحكم العقل ونختار على أساس سياسي، لا على أساس ديني أو عرقي، وحري بي أن أتساءل:

- هل نحن مستوردون للحداثة؟.
أم أننا مصدرون لها؟.
أم ماذا عساها تعني الحداثة بالنسبة لنا؟.
- هل نحن محليون في ثقافتنا السياسية؟.
أم تُرانا تابعين؟.
أم أضحينا مشاركين؟.
أم أننا مازلنا عنها باحثين؟.
هل نمارس الصراع الديمقراطي؟.
أم بلغنا الاتفاق؟.
أم ترانا نجهل محوريها؟.
- هل تحكم الدين فينا؟.
أم تحكمنا نحن فيه؟.
أم أن العلاقة بيننا وبينه أضحت مرادفة للاغتراب؟.
- هل مُنحنا كل حقوقنا؟.
أم أن حقوقنا سُلبت منا؟.
أم مازلنا في طور البحث عن تعريف لكلمة الحقوق؟.
- هل نحن مثاليون؟.
أم تُرانا بنيويين؟.
أم أننا أيديولوجيون؟.
أم أننا لا نعرف من نكون؟.
- هل الديمقراطية التي نبحث عنها ديمقراطية مبادئ؟.
أم أنها ديمقراطية فعل؟.
أم تُراها هي اللامبالاة؟.
- هل ما ترتب عليها إصلاح؟.
- هل أبدعت القضاء على بعض الشرور؟.
أم سارت بنا إلى عبادة البطل الفوضوية؟.
- هل ديمقراطيتنا المزعومة تأخذ معنى الديمقراطية في شرق الألب أم غربه؟.
- هل هي نتاج لحماسة روسو ورجال الثورة الفرنسية؟.
- هل تسير على خطى محامي الديمقراطية العقلاء بنتام ومدرسته؟.
- متى يكون إنسان ديمقراطيتنا نافعًا؟.
متى نقول إنه آمن؟.
- وهل يأتي اليوم الذي نراه مبدعًا؟.
- متى نصبح نحن؟.
متى نتخلص من أنا؟.
ومتى نختلف بحثًا عن الاتفاق؟.
- وأخيرًا:
هل نحن بحاجة إلى أمير مكيافيللي؟.
أم ترانا نبحث عن سوبرمان نيتشه؟.
أم ننقب عن حاكم تنسر؟.
أم غايتنا بلوغ القوي العادل؟.

الهوامش والتعليقات:

حسب ورودها في متن البحث

١ - ميشيل ماك فول. تشجيع الديمقراطية كقيمة عالمية. مجلة واشنطن الفصلية. شتاء ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . العدد ١٤٧. في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧.

http://www.tharwa.htm

٢ - صبحي درويش. مسألة الديمقراطية وحق النقد. الحوار المتمدن. ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦. في: ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧.

http://www.rezgar.com/m.as?i=1086

*١ - يعتبر بروتاجوراس Protagoras (485-410) ق.م هو أول من وضع الأساس النظري للديمقراطية في تاريخ البشرية ، وكانت نقطة بدايته متمثلة في كيفية نشأة المجتمع، حيث إن نشأة المجتمع وفق ما يرى مردودة إلى تجمع الأفراد من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات الحيوانات. وقد أفضى هذا التجمع إلى ارتكاب الموبقات بسبب غياب فن الحياة، وفن الحياة عنده هو فن السياسة، وبسبب هذا الغياب أرسل كبير الآلهة زيوس إلى الأثينيين فضيلتين هما: الاحترام المتبادل والعدالة، إذ يكونان المبادئ المنظمة للمدن، وروابط تسهم في تأسيس الصداقة، ومعنى ذلك أن شرط التجمع ليس هو الحاجة فقط، بل أيضًا قبول مبدأ العدالة في العلاقات الإنسانية.

وقد استلهم هيرودوت Herodotus (485-425) ق.م هذا المفهوم في تصويره لجدل دار بين نفر من نبلاء الفرس الذين حرروا فارس من السحرة. ودار الجدل حول تحديد أفضل نظام للحكم من بين أنظمة ثلاثة: الديمقراطية، والأوليجارشية، والملكية. وكان يقصد السفسطائيين من إثارة هذا الجدل، لأنه جدل مماثل للجدل السفسطائي شكلًا ومضمونًا من حيث استناده إلى الحجج المتناقضة. ومهما كان الأمر فإن المطلب الأول في هذا الجدل تمثل في إلغاء الملكية الفارسية بدعوى أن الحاكم الأوحد في إمكانه فعل ما يحب، وأن رؤيته متقبلة، ثم هو موضع حقد وريبة. أما المطلب الثاني فهو قبول حكم الأغلبية، ويعني باليونانية inso nomia وهو لفظ مكون من مقطعين: inso ويعني المساواة، وnomia ويعني القوانين، واللفظ كله يعني المساواة أمام القانون، وهو أفضل الأنظمة لأنه يخلو من عيوب الملكية حيث يتم اختيار الحكام بواسطة الأغلبية، ويقدمون حسابًا عن أعمالهم والقرارات متروكة لمجلس الشعب.

- مراد وهبة (١٩٩٩). ملاك الحقيقة المطلقة. القاهرة: مكتبة الأسرة. ص١٩٣، ص١٩٤.

ويُرجع كارل بوبر ظهور الديمقراطية في أثينا إلى وجود سوق للكتاب أدى بشكل ما أو بآخر إلى تنمية الوعي لدى الأثينيين، كما أن سوق الكتاب لعبت دورًا بارزًا في إنجلترا حيث عمل على إحياء

الآداب القديمة وازدهار الفنون، ومولد علم طبيعي جديد وقاد إلى الإصلاح من خلال ثورتين: ثورة ١٦٤٨-١٦٤٩ الدموية، وثورة ١٦٨٨ السلمية، التي سجلت بداية التطور العادي للبرلمان الإنجليزي نحو الديمقراطية. وبعبارة أخرى إن العلاقة بين الديمقراطية ونمو الوعي عند كارل بوبر علاقة لزوم.

- كارل بوبر (٢٠٠٢). خلاصة القرن. ترجمة "الزواوي بغوره، لخضر مدبوح". القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة. ص٧٠، ص٧١.

٣- انظر في ذلك:

- Encyclopedia of Philosophy (art-democracy). Voll. II P.338.
- scrwor.R (1982). Dictionary of Political Thought. Pan books, Macmillan; the Macmillan press. P.116.

٤- إمام عبد الفتاح إمام(١٩٩٣). مسيرة الديمقراطية " رؤية فلسفية". عالم الفكر. المجلد الثاني والعشرون. العدد الثاني " أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٣". ص١٠: ص١٣.

٥- المرجع السابق. ص١٦:ص١٩.

٦- المرجع السابق. ص٢٣،ص٢٤.

7- C.B.Macpherson (1977).The Life and Times of Liberal Democracy. Oxford: Oxford university press. P.33.

8- Ibid. P.34.

٩- إمام عبد الفتاح إمام. مسيرة الديمقراطية. ص٣٥.

١٠- كارل بوبر (٢٠٠٢). خلاصة القرن. ص٧٤.

١١- المرجع السابق. ص٧٥.

١٢- نفسه. ص٧٥.

13- D. Apter (1968). Some Conceptual Approach to the Study of Modernization. Englewood Cliffs, Prentice Hall. PP.89: 310.

١٤- صالح بلحاج (٢٠٠٨). التنمية السياسية " نظرة في المفاهيم والنظريات. ١٦/ ٧/ ٢٠١٢.

- http://www.univ-chlef.dz/seminaires-2008/dicember-2008.

15- Ibid.

16-G. Almond, S. Verba (1963). The civic Cultures: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.

Princeton, Princeton university Press. Pp.50:63.

١٧ – رضـــوان زيـــادة(٢٠٠٦). الديمقراطيـــة التوافقية كمرحلـة في عمليـة الديمقراطيـة. المستقبل العربي. العدد١٢، أكتـوبر ٢٠٠٦. ص٨:ص٨٦.

18- Jesus Velasco (200). Martin Lipest: Life and Work. The Canadian Journal of Sociology. Vol.29,no.4, pp.583:601.

http://www.jstor.org/stable/3654712

*٢ – أرفـنج هـو أديـب أمريكـي وناقـد اجتماعـي، ويُعـد مـن أهـم علـماء الاجـتماع الديمقراطيين في أمريكا. وعلى المستوى السياسي ينتمي إلى السياسة اليسارية. وقـدم العديـد مـن الكتب في النقد الأدبي، كما عُنـي بتـسطير تـاريخ اليهود الأوربيين في كتاب أسماه" عالم آبائنا" .

- Irving Howe. From Wikipedia, the Free Encyclopedia. In: 9/9/2012.

http://www.en.wikipedia.org

- ناثان جلازر، عالم اجتماع أمريكي. تعلـم في جامعـة كاليفورنيـا، وقـضى عـدة عقـود في جامعة هارفارد. ومن أهم القضايا التي عُني بها هي قـضية التعدديـة الثقافيـة، وكـذلك تحديد أهداف سياسـة المجتمـع. ومـن أهـم أعمالـه: دراسـة عـن تغـير الشخـصية الأمريكيـة، اليهوديـة الأمريكيـة، الزنـوج، واليهود: التغير الحديث صوب التعددية.

- Nathan Glazer. From Wikipedia, the Free encyclopedia. In: 9/9/2012.

http://www.en.wikipedia.org

19- Ibid.

وانظـــر:

- جاسـتين فـاييز(٢٠٠٩). هـل كـان ايرفنـغ كريستول من المحافظين الجـدد. ترجمـة "عـلى الحارس". مركز بروكينـز. ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٩. في: ١٥/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.iraqfuture.net

20- Gary T. Marx (2006). Travels with Marty: Seymour Martin Lipest as A mentor. The American Sociologist. Vol, 37, no.4, pp.76-83.

http://www.jstor.org/stable/27700482

21- Seymour Martin Lipest (1996). Steady Work: An academic Memoir. Annual Review of Sociology. Vol,22,pp. 1-27.

http://www.jstor.org/stable/2083422

22- Ibid.

23- Seymour Martin Lipest (1973). Commentary: social stratification Research and soviet Scholarship. International Journal of Sociology. Vol.3, no.112, pp.355-391.

http://www.jstor.org/stable/20629653

24- Seymour Martin Lipest (1964). The Changing Class structure and Contemporary European Politics. Daedal us, vol.93, no.1, pp.271-303

http://www.jstor.org/stable/20026830

٢٥- أنظر في ذلك:

- Raymond Aron (1985).war and Industrial Society. London: Oxford University Press.
- Raymond Aron (11967). 18 Lectures on Industrial Society. Translated by" M.K.Bottomore". London: Weidenfeld Press.
- Raymond Aron (1967). The Industrial Society: Three Essays on Ideology and Development. London: Nicolon Press.

26-Seymour Martin Lipest (1964). Sociology and Political Science: A Bibliographical Note. American Sociological Review, vol.29, no.5, pp.730-734 .

http://www.jstor.org/stable/2091432

وأنظـــر:

- Seymour Martin Lipest (1994). The State of American Sociology. Sociological Forum, vol.9, no.2, pp.199-220.

http://www.jstor.org/stable/685042

*٤- أعتقد أن ما يقوله ليبست هنا هو حق اليقين. ويا ليت شبابنا يدرك ذلك وخاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، حيث ظن البعض أن بإمكانهم الوصول إلى منصة الحكم، الأمر الذي ترتب عليه فقدانهم لكل شيء.

27- Seymour Martin Lipest (1968). Students and Politics in Comparative Perspective. Daedalus, vol.97, no.1, pp.1-20.

http://www.jstor.org/stable/20023769

٢٨- انظر في ذلك:

- هربرت ماركيوز (١٩٧٩). العقل والثورة "هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية". ترجمة

"فـواد زكريـا". بـيروت: المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر. ص٢٤،ص٢٥.

- فـواد زكريـا (١٩٨٠). هربـرت مـاركيوز. القاهرة: مكتبة مصر. ص٣٩-ص٥٧.

29- tom Truman (1971). A critique of Seymour Martin Limpet's Articles "Value Differences, Absolute Relative, the English – Speaking Democracies". Canadian Journal of Political Science, vol.4,no.4,pp.497-55.

http://www.jstor.org/stable/3235536

30- Ibid.

31- Seymour Martin Lipest (1992). Affirmative Action and the American Creed. The Wilson Quarterly, vol.16, no.1, pp.52-62.

http://www.jstor.org/stable/40258224

32- Seymour Martin Lipest (1993). Culture and Economic Behavior: A commentary. Journal of Labour Economic.vol.11, no.1, pp.330-347.

http://www.jstor.org/stable/2535178

33- Sidney M. Peck (1962). Ideology and Political Sociology:" the Conservative Bias of Lipest's political man. The American Catholic Sociology Review. Vol.23, no., pp.128-155.

http://www.jstor.org/stable/370902

34- ibid.

٣٥- جاسـتين فـاييز (٢٠٠٩). هـل كـان ايرفنـغ كريستول من المحافظين الجـدد. ترجمـة "عـلى الحارس". مركز بروكينز. في: ١٥/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.irqfuture.net

36- Henry J. Jacek (1993). Reexamining Democracy: Essays in Honor Seymour Martin Lipest. Canadian Journal of Science. Vol.26, no.3, pp.582-584.

http://www.jstor.org/stable/3229066

٣٧- سـيمور مـارتن ليبـست (١٩٦٠). رجـل السياسة "الأسـس الاجتماعيـة للـسياسة". ترجمة "خيري حمـاد". بـيروت: دار الآفـاق الجديدة. ص٧.

38- Metta Spencer. Democracy Matter: A conservation with Seymour Martin Lipest. Peace Magazine, vol.16, no.3, p.15. in: 8/9/2012.

http://www.peacemagazine.org

٣٩- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠) نفسه. ص٧.

٤٠- المرجع السابق. ص١٥.

٤١- المرجع السابق. ص١٦.

*٤- من الجدير بالذكر أن ليبست يستخدم كلمة البيروقراطية هنا بمعناها الأصيل وليس الدارج، أي يشير إلى الموظفين الذين يجلسون خلف المكاتب لقضاء حوائج الناس لا القضاء عليهم.

٤٢- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠) المرجع السابق. ص١٧.

٤٣- نفسه. ص١٧.

٤٤- المرجع السابق. ص١٨.

٤٥- الصراع السياسي بالمغرب" نحو ثقافة سياسية جديدة". أصوات ١٠/ ٢٠٠٥. في: ٧/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.asswat.blogs.com

٤٦- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). المرجع السابق. ص٢٣.

٤٧- المرجع السابق. ص٢٤.

٤٨- المرجع السابق. ص٢٥.

٤٩- المرجع السابق. ص٢٦.

٥٠- عبد الله الفقيه (٢٠٠٧). الشروط الاجتماعية للديمقراطية. ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧. في: ٦/ ٧/ ٢٠١.

http://www.marebpress.net

51- James E. Curtis and others (1989). On Lipest's Measurement of Voluntary Association Affiliation Differences Between Canada and the United States. The Canadian Journal of Sociology, vol.4, no.3, pp.383-389.

http://www.jstor.org/stable/3340613

٥٢- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). المرجع السابق. ص٢٨.

*٥- من الجدير بالذكر أن ليبست يذهب إلى أن الاهتمام بالعملية التعليمية يُعد من أهم الموضوعات، الأمر الذي انعكس في تحليلاته لتلك العيوب التي لاحظها في جامعة هارفارد بشكل عام، وقسم الاقتصاد بشكل خاص حيث يوضح وجوب استقلالية العملية التعليمية من ناحية، وأن تتسم علاقة الأستاذ بطلابه بالتواصل دون الخضوع لأية أيديولوجية سياسية من الناحية الأخرى. وما أحوجنا في هذه المرحلة الفارقة من تاريخنا إلى تفعيل ما يقوله ليبست. لأنه لا تقدم لمجتمعنا إن لم يحدث تغيير في نهج العملية التعليمية.

- Seymour Martin Lipest (1975). Harvard's Economics Department. The Storm over Ideology Change, vol.6, no.3, PP24-46.

http://www.jstor.org/stable/4016287

ويـذهب ليبـست إلى أن المـستوى المعـرفي المترتب بـدوره عـلى العمليـة التعليميـة يجـب أن يتسم بالعمق والثبات. ففـي أمريكـا عـلى سـبيل المثال يدرس الطالب وفقًا للولايـة التـي يعـيش فيها، الأمر الذي يترتب عليه التباين المعرفي، أمـا في فرنسا ومنذ القـدم يـدرس أي طالـب فرنـسي ذات المحتوى الذي يدرسه الآخر.

- Seymour Martin Lipest (2000). Old Habit and Old Myths. Annals of the American Academy of Political and political Science. Vol.572, pp.154-155.

http://www.jstor.org/stable/048903

٥٣- سيمور مـارتن ليبـست(١٩٦٠). المرجـع السابق. ص٢٩.

٥٤- المرجع السابق. ص٣٠.

٥٥- المرجع السابق. ص٣١.

*٦- لقد أوضح ليبست وفق ما يرى الكاتبـان الإنجليزيان ميللر وفرانـك ريزمـان أن العـمال أقـل تطلعًـا للديمقراطيـة الـسياسية، والحريـة الدينيـة، والسلام العالمي. ذلـك لأنهـم أكثـر فاشـستية مـن الطبقـات الوسـطى. مـن المحتمـل أنهـم يُعـيرون اهتمامهم للتقدم الاقتـصادي، ولكـن الـصراع مـن أجل الحرية يُعـد ذا قيمـة ضـئيلة بالنـسبة للـصراع الاقتـصادي الطبقـي. فعـلى الـرغم مـن أن العـمال يتسنى لهم الاختيـار بـين متغـيرات بـسيطة أو أكثـر تعقيـدًا، فـإنهم يختـارون الأبـسط. ويـذهب ميللـر وريزمـان للقـول بـأن النتيجـة التـي خلـص إليهـا ليبست والمتمثلة في أن الطبقات الدنيا أكثر فاشـستية قد جانبه الصواب فيها. إنه بنـى تـصوره هـذا عـلى عدة أسس خاطئة، لعل من أهمها قولـه بـأن هـؤلاء العـمال ليـسوا بحاجـة إلى عـدد مـن الأحـزاب السياسية، كما أن مشاركتهم في عملية الاقتراع نابعـة من توجيه جماعات العمل. وبعبارة أعـم إن ليبـست افترض أن الطبقة الوسطى هي من يتسنى لها إرساء أسس الديمقراطية متناسيًا أنه إذا ما توطدت أسـس الديمقراطية فمن البـديهي أن تتحـول هـذه النزعـة الفاشستية لدى الطبقـة العاملـة. إن الأمـر لا يقـف عنـد هـذا الحـد، بـل إن سـلوك الطبقـة العاملـة لا يختلف كثيرًا عن نهج الطبقـة الوسـطى التـي عـول عليهـا. ومـن ثـم فـإن وصـف ليبـست لليبراليـة السياسية بأنها غير مرادفة للديمقراطية الاقتصادية- على الرغم من القيم السياسية التـي تحويهـا- يـدلل على أن تصوره للديمقراطيـة مقـصور عـلى أولئـك الذين يدورون مع الحريات الجديـدة، وبالتـالي فـإن قــول ليبــست بــأن الديمقراطيــة الاقتــصادية والاجتماعيـة لا ترتبطـان بالليبراليـة الـسياسية أمـر يُناقض الحقيقـة التاريخيـة التـي تـبرهن عـلى مـدى ترابطها. وفي حقيقة الأمر إن ليبست نفسه أكد ذلك عندما قال إن الديمقراطية السياسية بمفردها يتسنى لهـا الازدهـار عـلى الـرغم مـن وجـود المـساواة

الاقتصادية والاجتماعية. وجملة القول أنه إذا كان ليبست يصف الطبقة العاملة بالفاشية فذلك راجع لأن الوضع التاريخي وضعهم في اختيار بين الحزب الواحد أو اللاحزب، ومن ثم كان البديل الوحيد أمامهم هو الحزب لانتفاء وجود التعددية الحزبية. وبالتالي فإن قصر ليبست الديمقراطية على النمو الاقتصادي أمر غير طبيعي، لأن الديمقراطية ليست مرادفة لتلبية الاحتياجات النفسية للأفراد أو المتطلبات السياسية لدولة معينة، إنها مرادفة للمجتمع الخير.

ويذهب ميللر وريزمان للقول بأنه إذا كان ليبست يرى أن من عيوب الطبقات الدنيا نظرتها للأشياء على أنها بيضاء أو سوداء، خيرة أو شريرة، فإننا نرى أن هناك مشروعية لهذا التصور، لأن النظر للأشياء بوصفها كذلك يدلل على اللامعرفة أو عدم بلوغ اليقين بين العمال أو الفئة المتعلمة من أبناء هذه الطبقة التي كانت موضع اهتمام ليبست. ومع ذلك فإن القدرة على معرفة الصواب والخطأ، والخير والشر، تجعل القرار أيسر، وإذا كان ليبست ينزع للقول بأن نزوع الطبقات العاملة لتوجهات تحررية هو نتاج قادتهم، فإن هذا قد يصدق على المستوى القيمي لا المستوى الواقعي.

- M. Miller and Frank Riesman (1961). Working –Class Authoritarianism: a critique of Lipest. The British Journal of Sociology, vol.12, no.3, pp.263-274.

http://www.jstor.org/stable/587819

*٧- يتضح لنا في هذا التحليل الذي يطرحه ليبست أننا أمام مفكر واقعي يأتي فكره من نبض الحياة لا نسج الخيال. كما يكشف لنا عن موسوعية هذا المفكر وعمق تحليله. فالناظر إلى العلاقات السياسية على مستوى البلد الواحد يتسنى له تأكيد ما يقوله ليبست.

٥٦- سيمور مارتن ليبست (١٩٧٠). المرجع السابق. ص٣٢.

٥٧- المرجع السابق. ص٣٣.

٥٨- المرجع السابق. ص٣٥.

٥٩- سليمان الشقصي (٢٠١١). الثورات الشعبية والخليج العربي. ١٥/ ٢/ ٢٠١١. في: ٦/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.qubtan.worldpress.net

وأنظر:

- جوزيه كشيشان (٢٠١١) ثورة الياسمين ضد الفساد. ٢/ ٩/ ٢٠١١. في: ٦/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.masirahisland.net

- عبدا لله الفقيه (٢٠٠٩). الاقتصاد السياسي والديمقراطية في العالم العربي. ٦/ ٥/ ٢٠٠٩. في: ٦/ ٧/ ٢٠١٠.

http://www.dralfaqih.blogspot.net

٦٠- يسري الغرباوي يناير (٢٠٠٩). حول مفهوم الإصلاح .الأهرام الرقمي. العدد ٩٦٣١٨٨. في: ١٥/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.digital.ahram.org.eg

61- Robert A. Dahl (1998). On Democracy. London, Yale University Press. P.1.

٦٢- سيمور مارتن ليبست(١٩٦٠). المرجع السابق. ص٣٧.

٦٣- المرجع السابق. ص٣٨.

٦٤- المرجع السابق. ص٣٩.

*٨- لعل ذلك ما يفسر لنا عدم قدرة بلدان العالم الثالث عامة ومصر خاصة على السير بخطى ثابتة في النظام الديمقراطي، وراجع ذلك لافتقادنا القدرة على قبول الآخر من ناحية، وعدم القدرة كذلك على تفعيل تلك العلاقة الجدلية بين الفعالية والمشروعية من الناحية الأخرى.

٦٥- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). رجل السياسة. ص٤٠.

٦٦- المرجع السابق. ص٤١.

وانظر في ذلك: ناثان جلازر (٢٠١٠). مجلة المشكاة بالاتفاق مع مجلة الديمقراطية. المجلد٢١، العدد٢. في: ١٥/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.dchrs.org

*٩- ذهب ليبست إلى أن الدين من العوامل المهمة التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا . ويبرهن على أطروحته هذه من خلال حديثه عن النزعة التحررية والنزعة المحافظة، حيث يوضح أن اليهود كانوا أكثر تحررًا في ممارستهم للحرية الأكاديمية، وراجع ذلك لعدم وجود قيود دينية، على العكس تمامًا من المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت الذين ينزعون صوب الاتجاه المحافظ. وبعبارة أخرى إن الدين يُعد بمنزلة سلطة عليا تحدد توجهاتنا على شتى المستويات المختلفة.

Seymour Martin Lipest (1953). Opinion Formation in A crisis Situation. The Public opinion Quarterly, vol.17, no.1, pp.20/46.

http://www.jstor.org/stable/2746147

٦٧- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). رجل السياسة. ص٤٢.

٦٨- المرجع السابق. ص٣.

٦٩- المرجع السابق. ص٤٤.

*١٠- إن هذا الطرح يمكننا من القول بأن الديمقراطية عند ليبست مرادفة للاعتدال، فهي لا تعني بمعنى ما أو بآخر الميل إلى أقصى اليمين أو أقصى اليسار. فهي ليست مرادفة لمنح الحاكم سلطة مطلقة من ناحية، أو انتزاع صلاحياته من الناحية الأخرى، إنها الوسطية والاعتدال. ولنا أن نتساءل هل من الممكن بلوغ هذا الشكل؟ هل هذه أمنية؟ أم أنها فعل يتسنى لنا القيام به؟. إن

كان الواقع يشهد على أنها أمنية، فإنني آمل أن يأتي اليوم الذي تتحول فيه إلى فعل.

٧٠- سيمور مارتن ليبست. المرجع السابق. ص٤٥.

٧١- المرجع السابق. ص٤٦.

*١١- علينا أن نقف هنا ولو لحظات قليلة لنتساءل: هل هذا الانفجار الذي تشهده مصر في مولد الأحزاب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير يُعد خطوة صوب الديمقراطية أم خطوة صوب الفوضى؟. أعتقد أن الفوضى هي الأقرب، ولعل ما نشاهده اليوم من الاختلاف على أساس من المصالح الخاصة لهو خير شاهد على ما نقول.

٧٢- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). نفسه. ص٦.

٧٣- المرجع السابق. ص٤٧.

٧٤- المرجع السابق. ص٥١.

وانظر في ذلك:

- نصر محمد عارف ١٠/ (٢٠٠٣). التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة. الأهرام الرقمي نقلًا عن الديمقراطية. في: ١٦/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.digital-ahram.org

*١٢- حظيت عملية تمييز الظاهرة الحزبية انطلاقًا من ثنائية اليسار واليمين بالكثير من الجهد المبذول من قبل العديد من الباحثين وعلماء السياسة. فيعرف ديفيد كوت اليمين واليسار بأنهما يرتبطان ببعض السمات، كالقول بأن اليسار يرتبط بالإيمان والعقلانية، المساواة بين الأفراد والشعوب، ومناهضة مختلف أشكال القمع والاضطهاد والتمييز العنصري، والإيمان بالحرية، والنظرة المتفائلة إلى المستقبل الإنساني، ومناهضة الحروب، والسعي إلى السلم. إن هذه السمات لا تؤدي إلى وضوح الفارق بل إلى المزيد من الغموض. أما ليبست فقد أعطى تعريفًا لليسار واليمين من خلال تبني مقولة الواقع الاجتماعي والسياسي، فهو يرى أن هذا الأخير يُعبر عن نفسه في صورتين: صورة ديمقراطية وصورة متطرفة، وأن لكلتا الصورتين تقسيمها من حيث اليمين، والوسط، واليسار. فالصورة الديمقراطية تنقسم إلى موقف يسار ووسط ويمين، انطلاقًا من القاعدة الاجتماعية والاقتصادية، فهناك يسار اشتراكي يستمد قوته من العمال الحرفيين وفقراء الريف، وهناك يمين محافظ يستند إلى أصحاب رؤوس الأموال والزراعة الرأسمالية والمهن الحرة. في حين أن الوسط الديمقراطي المعروف بالليبرالية يستند إلى الطبقة الوسطى ولاسيما صغار الموظفين والجماعات المهنية. وما يؤخذ على هذه المقاربة أنه لا يمكن الاعتماد على الانتماء الطبقي بمفرده في تحديد مستوى التعاطف والانتماء السياسي لأن هناك العديد من العوامل التي تلعب دورًا مهمًا في ذلك ومنها العوامل الدينية، والعوامل العرقية، والعوامل التاريخية.

- محمد كودي (٢٠٠٥). اليمين، اليسار، الوسط: في إقرار حدود التمفصل السياسي. ٨/ ٩/ ٢٠٠٥. الحوار المتمدن. العدد ١٣١١. في: ٦/ ٧/ ٢٠١١.

http://www.ahewar.org

٧٥- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). رجل السياسة. ص٥٢.

٧٦- المرجع السابق. ص٥٣.

٧٧- المرجع السابق. ص٥٤.

*١٣- هو المذهب القائل بعودة المسيح بعد ألف سنة. ويُطبق هذا المذهب الديني، الذي ينادي بالعودة إلى الأصول المسيحية على المجموعات الدينية وتفسيراتها للكتب المقدسة، التي تقبل أو تعطي معنى حرفيًا للعقيدة المنزلة من السماء. ويُعد الجانب المتطرف على المستوى الديني هو الذي يشير إلى عودة المسيح مرة أخرى ليقود الناس على الأرض لمدة ألف عام.

٧٨- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠) رجل السياسة. ص٥٥.

٧٩- المرجع السابق. ص٥٦.

٨٠- المرجع السابق. ص٥٧.

٨١- المرجع السابق. ص٥٨.

٨٢- المرجع السابق. ص٦٠.

٨٣- المرجع السابق. ص٦١.

٨٤- المرجع السابق. ص٦٢.

٨٥- المرجع السابق. ص ٦٤.

٨٦- المرجع السابق. ص٧٢.

٨٧- المرجع السابق. ص٨٦.

٨٨- المرجع السابق. ص٩١.

٨٩- نفسه. ص٩١.

٩٠- المرجع السابق. ص٩٢.

91- Seymour Martin Lipest (1985). Nonvoting and Crime Rates the Bookings Review, vol.11, no.1, p.3.

http://www.jstor.org/stable/20080353

٩٢- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). المرجع السابق. ص٩٥.

٩٣- المرجع السابق: ص٩٤.

وانظر:

- Seymour Martin Lipest (1985). The Elections, the economy, and The Public Opinion. Ps, vol.18, no.1. pp.28-38.

http://www.jstor.org/stable/418803

*١٤- إذا ما نظرنا نظرة موضوعية لعمليات الاقتراع التي شاهدتها مصر بعد أحداث الخامس والعشرين من يناير لتأكد لنا صدق طرح ليبست، حيث لعب الدين دورًا مهمًا في توجيه العمليات الانتخابية التي شاهدتها مصر.

٩٤- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠) رجل السياسة. ص٩٥،ص٩٦.

٩٥- المرجع السابق. ص٩٨.

٩٦- المرجع السابق. ص٩٩.

٩٧- المرجع السابق. ص١٠٣.

٩٨- المرجع السابق. ص١٠٤.

٩٩- المرجع السابق. ص١٠٦.

١٠٠- نفسه. ص١٠٦.

١٠١- المرجع السابق. ص١٠٨.

١٠٢- المرجع السابق. ص١١٤.

١٠٣- نفسه. ص١١٤.

١٠٥- المرجع السابق. ص١١٦.

١٠٦- المرجع السابق. ص١١٧.

*١٥ إن كلمة المثقف عند ليبست ذات دلالة خاصة، فهو يشير إلى أن المثقفين هم من يبدعون الثقافة. والمثقف كلمة رمزية تشير إلى الإنسان وتحوي بداخلها الفن، والدين، والعلم. ويميز ليبست في طيات حديثه عن المثقف بين مستويين: المستوى الأول يشير إلى مبدعي الثقافة وهم الأكاديميون، والفنانون، والفلاسفة، والمؤلفون المبدعون، وبعض الصحفيين. أما الفريق الثاني فهم القائمون على توضيح ما يبدع الفريق الأول، ومن أهمهم الفنانون المشهورون ومعظم المعلمين. ويوجد فريق ثالث ينظر للثقافة بوصفها جزءًا من وظائفهم أمثال الطبيعيين والقانونيين. ويذهب ليبست إلى أن المثقفين الأمريكيين لعبوا دورًا بارزًا في تشكيل السياسة الأمريكية بافتراضهم للسياسة الليبرالية. وإذا كنا ننظر إلى الحزب الديمقراطي بوصفه باحثًا عن إصلاح المجتمع فإن مؤسسيه هم المثقفون. إن ما يترتب على أن المثقفين هم الفئة الرئيسة التي قام على عاتقها المجتمع الأمريكي هو انتفاء وجود العلاقات والتقاليد المحافظة. ومن ثم فإنه من السهولة بمكان بلوغ الديمقراطية بدون ثورات، على العكس من المجتمعات الأوربية التي يُهيمن عليها البناء الطبقي الارستقراطي من ناحية والكنيسة من الناحية الأخرى، مما يستلزم بلوغ الديمقراطية عن طريق الثورات.

وإذا كان المثقفون يشعرون بأنهم متجاهلون فإن ليبست يرى أن هذه المقولة خاطئة لأن أعمالهم قُيمت من خلال المجموع، وهذا الحشد هو من يمنحهم مكانتهم عندما يضعهم في مكانة تفوق الجمهور. وإذا كان المثقفون وخاصة السياسيين منهم مبدعين للأفكار البناءة، فإن أشباه المثقفين يُستخدمون كأدوات في يد الطبقة الارستقراطية والكنيسة لتضرب بهم أفكار المثقفين.

- Seymour Martin Lipest (1959). Americans intellectuals: Their Politics and Status. Daedal us, vol.88, no.3, pp.460-486.

http://www.jstor.org/stable/20026515

هذا وقد ذهب ليبست إلى أن ثقافة الأمة تتجسد في خمس كلمات. حرية، وفردية، ومساواة، ووطنية، وعدم التدخل في شئون الآخرين حتى لا يتدخلوا في شئوننا.

- محمد على صالح (٢٠١١). الله أعطى أمريكا دورًا خاصًا في تاريخ البشرية. ٢٧/ ٢/ ٢٠١١. الشرق الأوسط. العدد ١١٧٨٦. في: ١٦/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.asswsat.com

*١٦- من الجدير بالذكر أن ليبست كان يستخدم اصطلاح اليسار ليُعبر به عن ذلك الحزب الذي يدعو إلى التغيير الذي كان يُناصره الفقراء من أبناء المجتمع بحثًا عن حياة أفضل، أما الحزب اليميني فهو الحزب المحافظ الذي يسعى لتوطيد أركان النظام الكائن بالفعل. ويذهب ليبست إلى أن الاقتراع إلى جانب اليسار دليل على عدم الرضا والبحث عن بعض الحاجات مثل:

- الحاجة إلى ضمان الدخل.
- الحاجة إلى عمل مُرضٍ.
- الحاجة إلى الاعتراف بقيمة المرء وتحرره من أثر الامتيازات المهنية في العلاقات الاجتماعية.

ويرى أن هناك العديد من الحالات الاجتماعية التي تؤثر في الاقتراع اليساري مثل:

- طرق الاتصال.
- عدم الإيمان بقدرة الفرد على التحرك الاجتماعي.
- عدم وجود روابط تقليدية بحزب محافظ.

انظر:

- سيمور مارتن ليبست (١٩٦٠). رجل السياسة. ص١١٩: ص١٣٤.

١٠٧- المرجع السابق. ص١٤١.

١٠٨- المرجع السابق. ص٢١٢.

109- Gary T. Marx (2006). Travels with Marty: Seymour Martin Lipest as A mentor. The American Sociologist, vol.37, no.4, pp.76-83.

http://wwwjstor.org/stable/27700482

110- Seymour Marin Lipest (1959). Social Stratification " Right Wing Extremism. The British Journal of Sociology, vol. 10, no.4, pp.34382.

http://www.jstor.org/stable/1587800

وانظر:

- Seymour Martin Lipest. Lecture on Democracy in the World . National Endowment of Democracy. In: 8/9/2010.

http://www.ned.org

111- Seymour Martin Lipest (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic, Development, and Political Legitimacy. American Political Science Review, vol.5, no.1, pp.69-105.

http://www.jstor.org/stable/1951731

112- Seymour Martin Lipest (1963). Value Patterns of Democracy: A cases Study in Comparative analysis. American Sociological Review, vol.28, no.4, pp.515-531.

http://www.jstor.org/stable/2090068

١١٣- فيليب عزين (٢٠٠٧). الديمقراطية. ترجمة" محمد درويش". في:٧/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.iraqnla.org

114-Alexander Hicks (1993). Reexamining Democracy" Essays in Honor of Seymour Martin Lipest. Contemporary Sociology, vol.22, no.6, pp.53-825.

http://www.jstor.org/stable/2075972

115- J.F. Conway (1991). What Make Us Different?, A response to Seymour Martin Lipest. Le Travails, vol.28, pp.311-31.

http://www.org/stable/25143519

****